وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

عنـــــــوان المذكـــــــــرة

استراتيجيّة النموّ الجديد للصّين وأثره على الاقتصاد الجزائريّ

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص : اقتصاد دولي

من إعداد الـطـــالب:

بوراوي أسامة

تـــــحـــت إشـــــراف *الأستاذ*:

ركي أحسن

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
بلارو علي	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
ركي أحسن	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
لشهب مسعود	أستاذ محاضر – أ –	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَا لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة)

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز)

إلى إخوتي وأخواتي و إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

شكر وتقدير

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيّدنا محمّد

وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدّين، وبعد..

فإنّي أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أوّلاً وآخرًا.

ثمّ أشكر أولئك الأخيار الذّين مدّوا لي يد المساعدة، خلال هذه الفترة.

وفي مقدّمتهم أستاذي المشرف على الرّسالة فضيلة الأستاذ الدّكتور:

ركي أحسن

الذّي لم يدّخر جهدا في مساعدتي.

كما نشكر أيضا لجنة المناقشة، الدّكتور :بلارو عليّ والدّكتور :لشهب مسعود

كما أتقدم بجزيل الشّكر وخالص الامتنان الى ادارة وعمّال كلّية *العلوم الاقتصاديّة وعلوم التّسيير*

لجامعة سكيكدة 20 أوث 1955.

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على الاقتصاد الصيني ، حيث مر الاقتصاد الصيني بمرحلتين : المرحلة الاولى (1948-1978) اعتمدت فيها الصين على المخطط الخماسي الاول(1953-1957) و المخطط الخماسي الثاني من (1958-1962) ؛ مع هذا تأزمت الاوضاع التنموية في تلك الفترة و منذ 1978 بدأت المرحلة الثانية تبنت فيها الصين استراتيجية تنموية فريدة من نوعها، تقوم على ركيزتين اساسيتين هما الاصلاح الاقتصادي و الانفتاح على العالم الخارجي ، فقد اعتمدت الصين صياغة استراتيجيات و سياسات جديدة للتنمية، الى جانب التأكيد التام على الانجازات يجب الادراك الواعي للمشكلات و التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في الصين.

و كانت للصين و الجزائر علاقة متينة على مختلف الاصعدة و على الجزائر التركيز على ضرورة الاستفادة من الاستراتيجية الصينية، خاصة في مجال التنمية و التكنولوجيا و ذلك بتوسيع التعاون العلمي و التكنولوجي مع الصين.

Summary:

The study aimed to identify the Chinese economy, as the Chinese economy went through two stages: the first stage (1948-1978), in which China relied on the first five-year plan (1953-1957) and the second five-year plans from (1958-1962); With this, the development situation in that period worsened, and since 1978 the second phase began in which China adopted a unique development strategy, based on two main pillars: economic reform and openness to the outside world. China adopted the formulation of new strategies and policies for development and on the side Full Emphasis on Achievements There should be a conscious awareness of the problems and challenges facing China's economic development.

China and Algeria had a strong relationship at various levels, and Algeria should focus on the need to benefit from the Chinese strategy, especially in the field of development and technology, by expanding scientific and technological cooperation with China.

الفهرس

العناوين	الصفحة
الاهداء	
الشّكر والتّقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدّمة	أ – ت
الفصل الأوّل: الاقتصاد الصّينيّ	4 – 21
تمهيد	4
المبحث الأوّل: تعريف عامّ بالاقتصاد الصّينيّ	5 – 9
المطلب الأوّل: المقوّمات الطّبيعيّة للاقتصاد الصّيني	5 – 6
المطلب الثّاني: المناخ الاجتماعيّ والمؤسّساتي	6 – 7
المطلب الثّالث: مظاهر الانطلاق الاقتصاديّ الباهر في الصّين	7 – 9
المبحث الثّاني: الاقتصاد الصّينيّ قبل الاصلاحات	10 – 13
المطلب الأوّل: الاختيار الاشتراكيّ واعتماد المخطّط الخماسيّ الأوّل (1953_1957)	10
المطلب الثّاني: المخطّط الخماسيّ الثّاني (1958–1962)	11
المطلب الثّالث: الثّورة الثّقافيّة وتأزّم الأوضاع التّنمويّة	11 – 12
المطلب الرّابع: تقييم وضعيّة الاقتصاد الصّينيّ	12 – 13
المبحث الثّالث: مرحلة الاصلاحات	14 – 20
المطلب الأوّل: الاصلاحات في الرّيف	14 – 15
المطلب الثّاني: الاصلاحات الاقتصاديّة في المدن	15 – 17
المطلب الثّالث: الانفتاح على الخارج	17 – 18
المطلب الرّابع: انعكاسات الاصلاحات على الاقتصاد الصّينيّ	19 – 20
خلاصة الفصل	21
الفصل الثّاني :التّنمية في الصّين وأثرها على الجزائر	23 – 51
تمهيد	22
المبحث الأوّل: التّجربة التّنمويّة الصّينيّة	23 – 44

المطلب الأوّل: مؤشّرات التّنمية في الصّين	**35 – 23**
المطلب الثّاني: الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة	**40 – 35**
المطلب الثّالث: الصّناعة ودورها في الاقتصاد الصّينيّ	**42 – 40**
المطلب الرّابع: تحدّيات و عقبات الاستراتيجيّة التّنمويّة الصّينيّة	**44 – 42**
المبحث الثّاني: أثر الاستراتيجيّة الصّينيّة التّنمويّة على الجزائر	**50 – 45**
المطلب الأوّل: أبعاد العلاقات الصّينيّة الجزائريّة	**46 – 45**
المطلب الثّاني: التّبادل التّجاري بين الصّين والجزائر	**48 – 47**
المطلب الثّالث: الاستثمارات الصّينيّة في الجزائر	**49 – 48**
المطلب الرّابع: مستقبل العلاقات الصّينيّة الجزائريّة	**50 – 49**
خلاصة الفصل	**51**
الخاتمة	**52**
قائمة المراجع	**56 – 53**

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
الجدول 01	تطوّر مساهمة الصّين في نمّو PIB العالميّ.	8
الجدول 02	تطوّر تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر الى الصين.	8
الجدول 03	متوسّط النموّ السّنويّ خلال المخطّطات الخماسيّة الأولى بالصّين.	13
الجدول 04	يوضّح تطوّر نموّ النّاتج الدّاخليّ الخام للصّين.	25
الجدول 05	النموّ والتّوازنات في الصّين.	26
الجدول 06	تطّور Pibحسب القطاعات الكبرى منذ 1978.	26
الجدول 07	مساهمة الصّين وباقي دول آسيا في التّجارة العالميّة للمنتجات المصنّعة خلال فترة 2004-1993	28
الجدول 08	تطوّر الصّادرات والواردات الصّينيّة وحصيلة الميزان التّجاريّ.	29
الجدول 09	أهمّ الشّركاء التّجاريّين للصّين عام 2004.	30
الجدول 10	تطوّر رصيد الحساب الجاري للصّين فترة 2000-2010.	31
الجدول 11	تطوّر الحساب المالي للصّين فترة 2000-2010.	33-32
الجدول 12	تطوّر احتياطات الصّرف بالصّين.	33
الجدول 13	تطوّر سعر الصّرف اليوان مقارنة بالدّولار.	34
الجدول 14	تغيّر في معدّلات التدفّق وأرصدة الاستثمارات الخارجيّة المباشرة في الّصين من 2012-1981 .	37-36
الجدول 15	الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة غير التجاريّة بالصّين من 1979-1989.	38-37
الجدول 16	تدفقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر الى الصّين خلال الفترة 2000-2017.	39
الجدول 17	تغير مؤشرات القدرة التنافسية التجارية للصناعات المبتكرة.	41

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
شكل 01	مّعدلات إّجمالي ّالناتج ّالمحليّ مّن ّالناتج ّالقوميّ عّلى مّستوى ّالمناطق ّالصينية	**24**
شكل 02	تطور نّمو ّPib ّالصيني	**25**

مقدّمة

مقدمة:

منذ القرن الواحد والعشرين ظهرت الصين كقوة اقتصادية كبري عالمياً ، وقد شهدت منذ نهاية السبعينات تجربة تنموية رائدة ، من اقتصاد يقوم في الأساس علي الزارعة إلي مصنع العالم ، لتنتشل بذلك نحو 700 مليون شخص من الفقر ، وهي حالياً أكبر بلاد العالم سكاناً (1.38 مليار نسمة) ، وأكبر مساهم في النمو العالمي، وأكبر دولة مصدرة في العالم ، وثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة وفي نهاية السبعينات من القرن العشرين ، وضعت الصين تحديث اقتصادها في المركز الأول من أولوياتها ، وعملت كل ما بوسعها من أجل تحقيق هذا الهدف ، فتخلت تدريجياً عن التخطيط المركزي لصالح اقتصاد السوق ، وعبأت مصادرها الضخمة من الأيدي العاملة ، وبذلت جهداً استثمارياً هائلاً من أجل تحديث الصناعة ، وتطوير البنية التحتية ،و جذبت الصين استثمارات اجنبية كثيفة ،خلقت قدرات إنتاجية جديدة في القطاعات التي تستجيب للطلب المحلي والعالمي.

وقد أصبحت الصين اليوم هي مصنع العالم ، وذلك من خلال العمالة الرخيصة ذات الأعداد الضخمة ،وتعاظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، في مزيج من رأس المال و المعرفة التكنولوجية ، والتي أتاحت الفرصة للاقتصاد الصيني للازدهار أكثر من أي بلد أخر ، ومن ناحية أخري ، يعد من الطبيعي أن يكون هناك الكثير من العقبات والمشكلات التي تقابل هذه التجربة الهائلة في التغيير الاقتصادي والاجتماعي .

للصين علاقات دولية كثيرة ، والعلاقات الجزائرية الصينية تعتبر نموذجا للعلاقات الدولية القوية ،فالصين و الجزائر صداقة منذ وقت طويل ، حيث . دعمت الصين بقوة النضال الجزائري من أجل الاستقلال الوطني وكانت أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة المؤقتة للجزائر وفي عام 1963 وبناءً على طلب الحكومة الجزائرية ، أرسلت الصين أول فريق طبي إلى الجزائر وحافظت علي هذا التقليد إلى اليوم ; أما الجزائر ففي عام 1971 كانت كطرف مهم في مقترح لاستعادة الحقوق القانونية لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة ، لعبت دورًا مهمًا في استعادة مقعد الصين القانوني في الأمم المتحدة ، كما أصبحت الجزائر أول دولة عربية أقامت شراكة استراتيجية شاملة مع الصين في 2014 ودخلت العلاقات الصينية الجزائرية حقبة تنموية جديدة .

تتمتع الصين والجزائر بأساس سياسي متين ، ونتائج مثمرة للتعاون العملي ، والتبادلات الشعبية والثقافية وثيقة ، وشهدت الشراكة الاستراتيجية الشاملة تعميقا وتقوية بشكل مستمر.

الاشكالية الرئيسية:

ان الدراسة تتناول تجربة جمهورية الصين الشعبية التي تأسست عام 1949، و تجربتها التنموية التي ساعدتها ان تصبح من القوى العظمى في العالم و الاثر المترتب لهذه التنمية على الجزائر فهذا هو تقريبا الاطار العام الذي سيعالج ضمنه موضوع الدراسة آلا و هو استراتيجية التنمية الجديدة في الصين و اثرها على الجزائر ومنه:

كيف نجحت الصين في انتهاج الاستراتيجية التنموية الجديدة ؟وأثر هذه الاستراتيجية على الجزائر

الاسئلة الفرعية:

- كيف كان الاقتصاد الصيني قبل الاستراتيجية التنموية الجديدة؟
- ما هي الاصلاحات التي تبانها الاقتصاد الصيني ؟
- ماهي الاستراتيجية التنموية التي طبقتها الصين ؟
- ماهي العقبات و التحديات التي وقفت في وجه هذه الاستراتيجية التنموية؟
- كيف كان أثر هذه الاستراتيجية التنموية على الجزائر و العلاقات الجزائرية الصينية ؟

فرضيات الدراسة :

سوف تحاول الدراسة اختبار الفرضيتين التاليتين :

- الانطلاق الاقتصادي يحتاج إلى استراتيجية طويلة المدى تضمن استمرار التنمية بعد الانطلاق.
- من الممكن ان تكون الاستراتيجية التنموية الصينية عامل لانطلاق نامية اخرى منها الجزائر .

اهمية الدراسة:

من خلال تقديم الدراسة اعتقد انه يتميز بأهمية علمية لعدة اسباب من بينها تناوله لواحدة من أهم الاهتمامات البحثية في الدراسات الأكاديمية المعاصرة ،حيث اصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها الاقتصادية محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الاقتصادية المتخصصة عبر أنحاء العالم ، كما تكتسب التجربة الصينية أهميتها مما حققته من إنجازات اقتصادية هائلة ، بعد أن كانت قبلها واحدة من أكثر بلدان العالم تخلفاً ، و اثر التجربة التنموية الصينية و كيف كانت لها اهمية بالغة لاقتصاد الدول النامية من بينها الجزائر وبالتالي فمن الضروري دارسة هذه التجربة التنموية الرائدة وتتبع أبعادها و مراحلها وتحولاتها ، واستخلاص الدروس المستفادة منها.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدارسة إلي التعرف علي ملامح وسمات الاقتصاد الصيني و استراتيجية التجربة التنموية الجديدة الصينية وخاصة بعد التحولات الاقتصادية الكبرى عام 1978 ، وهي التجربة التي جعلت من الصين إحدى الكيانات الاقتصادية الكبرى في العالم ، وما هي أهم المشكلات والعقبات التي تواجهها والتي قد تؤثر علي استدامتها ، و ماهي أثر هذه الاستراتيجية التنموية على الجزائر.

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي الذي يقوم على جمع الحقائق و البيانات والمعلومات المتاحة لتحديد أبعاد التجربة التنموية الصينية و اثرها على الجزائر وفهم طبيعتها ومحدداتها وأسبابها، ويتم الاستعانة بالبيانات الإحصائية المتاحة للتعرف على كل أبعاد ومتغيراتها.

خطة الدراسة :

تتناول دراسة الموضوع محل البحث في فصليين رئيسيين بالإضافة إلي الخاتمة وعليه لقد تم تقسيم البحث كالاتي :

الفصل الاول يتضمن الاقتصاد الصيني و يتكون من ثلاث مباحث المبحث الاول عبارة عن تعريف عام بالاقتصاد الصيني و المبحث الثاني عبارة عن الاقتصاد الصيني قبل الاصلاحات و المبحث الثالث يتضمن مرحلة الاصلاحات و انعكاساتها ؛ اما بالنسبة للفصل الثاني تحدثنا فيه عن التنمية في الصين و اثرها على الجزائر يحتوي على مبحثين المبحث الاول هو التجربة التنموية الصينية والعقبات التي تواجهها اما المبحث الثاني يتحدث عن اثر الاستراتيجية التنموية الصينية على الجزائر.

الفصل الأوّل

تمهيد الفصل الأوّل

قبل تأسيس جمهوريّة الصّين الشعبيّة عام 1949، كانت الصين دولة شبيهة بعملاق فقير وضعيف للغاية، تعداد سكّانها نحو 500 مليون نسمة ومساحتها 9.6 مليون كم^2، وكانت أعلى المنتجات الصناعيّة الرئيسيّة السنويّة في البلاد كلها هي: الغزل 445 ألف طن، الأقمشة 2.79 مليار متر، الفحم الخام 61.88 مليون طن، الكهرباء 6 مليارات كيلو واط/ساعة. وكانت أعلى الكميّات لإنتاج الحبوب السنوي 150 مليون طن والقطن 839 ألف طن. فكان اصلاح النّظام الاقتصاديّ من أهمّ الإصلاحات ففي الثّلاثين سنة الأولى بعد تأسيس الصّين الجديدة، ظلّت حكومة الصّين تطبّق نظام الاقتصاد المخطّط، والهيئة الوطنيّة المختصّة "لجنة التّخطيط" تحدّد أهداف التّنمية الاقتصاديّة في مختلف المجالات. كانت المصانع تنتج منتجاتها حسب تخطيط الدّولة والأرياف تزرع مزروعاتها حسب تخطيط الدّولة. أما هيئات التّجارة فتجلب السّلع وتبيعها حسب تخطيط الدّولة، وجميع الأصناف والأعداد والأسعار تقرّرها أجهزة التّخطيط بصورة موحّدة. هذا النّظام استطاع أن يطوّر اقتصاد الصّين تطويرا مستقرّا نحو هدف محدّد بصورة مخطّطة، ولكنّه قيّد حيويّته وسرعة تنميته تقييدا شديدا. وحتّى نهاية سبعينيّات القرن العشرين، انتبه قادة الصّين إلى الفجوة بين الصّين والعالم من حيث الاقتصاد وسرعة تنميته، فاتّخذوا قرارا هامّا إصلاح النّظام الاقتصاديّ الصّينيّ الذي طبّق عشرات السّنين في الصّين.

وقد اتّبعنا في هذا الفصل مبحث يتعلق بالاقتصاد الصّيني العام ومبحثين آخرين يعتمدان كيف كان الاقتصاد الصّينيّ قبل الاصلاحات والمخطّطات التي اعتمدتها الصّين من (1949-1978) وتقييم الوضعيّة في تلك الفترة، تليها مرحلة الاصلاحات شملت اصلاحات داخل الصّين وخارجها وكيف كان انعكاس هذه الاصلاحات على الاقتصاد الصّينيّ.

المبحث الأوّل :تعريف عامّ بالاقتصاد الصّينيّ

يتميّز الاقتصاد الصّينيّ باعتماده على جملة من المقوّمات الطبيعيّة والمقوّمات المؤسّساتيّة والاجتماعيّة التّي كان لها لاحقا دور في نجاح السّياسات التّي تبنّتها لتحقيق انطلاقها الاقتصاديّ لذلك وقبل دراسة مسيرة هذا الاقتصاد من الضّروريّ البدء ببيان هذه المقوّمات وبإشارة عامّة الى بعض المظاهر التّي تدلّ على الانطلاق الاقتصاديّ الباهر للصّين.

المطلب الأوّل: المقوّمات الطبيعيّة للاقتصاد الصّيني

1 المساحة و الموقع و التّضاريس:

تقع الصّين في الجزء الشّماليّ من الجزء الشّرقيّ للكرة الأرضيّة وتحتلّ القسم الشّرقيّ من قارّة آسيا وهي مطلّة على السّاحل الغربيّ للمحيط الهادي واحدى أكبر الدّول في العالم حيث تحتلّ المرتبة الثّالثة عالميّا من حيث المساحة من بعد روسيا وكندا تقدّر مساحتها الاجماليّة قرابة 9،6كم² وهي بذلك تغطّي 7%من الكرة الأرضيّة .[1]

تنحدر تضاريس الصّين من الغرب الى الشّرق بشكل مدرّج واضح يمكن تقسيم تضاريس الصّين من المنخفض الى العالي الى ثلاث درجات؛ الدّرجة الأولى من جبال شينغان الكبيرة شمالا الى شرق خطّ جبال تايهانغ – جبال ووشان – جبال شيويفنغ جنوبا التّضاريس فيها مستوية معظمها من السّهول والمرتفعات التّي يقل ارتفاعها عن سطح البحر 500م تنتشر على هذه الدّرجة السّهول الثّلاثة الكبيرة وهي سهول الشّمال الشّرقي وسهول الشّمال وسهول مجاري نهر اليانغستي الوسطى والسّفلى ومرتفعات الجنوب الشرقيّ، هي أكبر مرتفع بالصّين. الدرجة الثّانية المناطق الواقعة غرب خط جبال شينغان الكبيرة وجبال تايهانغ معظمها من الهضاب والأحواض التّي يزيد ارتفاعها عن سطح البحر من ألف إلى ألفيّ متر، بها هضبة منغولي الدّاخليّة وهضبة اللوس وهضبة يون – قوي ، والأحواض الأربعة الكبيرة وهي حوض سيتشوان وحوض تاريم وحوض تشونقر وحوض تشايدام .الدّرجة الثّالثة هي هضبة تشينغهاي–التبت تتكوّن من مساحة واسعة من الهضاب المنحدرة بسلالة وارتفاعها عن سطح البحر أكثر من 4 آلاف متر وسلسلة من الجبال التّي ارتفاعها عن سطح البحر 5 آلاف الى 6 آلاف متر، ارتفاع قمة جولانغما الواقعة على الحدود بين الصّين و نيبال أعلى قمة في العالم لذلك تسمّى هضبة تشينغهاي التّبت سقف العالم. [2]

---

[1] عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر .2013،ص114.

[2] تشينغ بينغ، جغرافية الصين(الظروف الطبيعية، اقتصاد المناطق، المزايا الثقافية)،ترجمة: فريدة وانغ فو، دار النشر الصينية عبر القارات،1999،ص ص15،16.

2 البحار والأنهار:

أنجزت الصّين بناء مجموعة كبيرة من الجسور الضّخمة المسدودة بما فيها جسر دونغ لنهر اليانغستي في هوبي وجسر جينغوبة لنهر اليانغستي ونهر شانغاي ...الخ فضلا عن ذلك سجّل جسر تيانشينغتشو لنهر اليانغستي في ووهان رقما قياسيّا أيضا باعتباره أكبر جسر مشدود بالكوابل للطّرق العامّة والسّكك الحديديّة في العالم من حيث المسافة بين الرّكيزتين الرّئيسيتين.[1]

تقع سهول الصّين أساسا في شمال شرق الصّين وشرقيّ المناطق السّاحليّة بمساحة تقدّر بـ 1.12 مليون كم² أهمّها سهل شمال الشّرق، سهل شمال الصّين يسهّل مجرى نهر اليانغستي الأوسط – الأسفل وهي معا تشكّل الجزء الأكبر من المنطقة السّهليّة بالصّين حيث تمتدّ في شريط واحد لتشكّل النّطاق السّهليّ الشّماليّ الجنوبيّ.[2]

3 الجزر والجبال:

الجزر تتناثر في مناطق الصّين البحريّة الواسعة 5400 جزيرة أكبرها جزيرة تايوان (مساحتها حوالي 36 ألف كيلومتر مربّع) وتليها جزيرة هاينان (مساحتها 34 ألف كيلومتر مربّع تقريبا) ،الجبال 19 قمّة جبليّة يزيد ارتفاع كلّ منهما على 7000 متر على سطح البحر منها 7 قمم جبليّة تقع داخل حدود الصّين وعلى الخطوط الحدوديّة الصّينيّة.[3]

المطلب الثّاني : المناخ الاجتماعيّ والمؤسّساتيّ

1. السكّان:

تضمّ الصّين خمس سكّان العالم (1339.7 مليون نسمة في ديسمبر 2010) وهي أكبر دولة مكتظّة بالسكّان عالميّا تبلغ الكثافة المتوسّطة للسكّان 133نسمة/كم² وترتفع في المناطق السّاحليّة إلى 360نسمة /كم² بل قد تبلغ 2200نسمة /كم² بالمدن الكبرى مثل شانغهاي وبسبب الإجراءات التقييديّة لمراقبة نموّ السكّان المتحدة عام 1979 بلغ النموّ السكّانيّ محلّا ضعيفا قدّر بـ 0,59% عام 2005 وانتقل معدّل الخصوبة من 4.9% عام 1975 الى 1.7% عام 2005 وهذا المعدّل الأقلّ من معدّل الاستبدال الطّبيعيّ بين الأجيال ترتّب عنه شيخوخة السكّان لـ26% فقط أقلّ من 25 سنة مع إخلال نسبيّ في التّوازن بين أعداد الذّكور (51.5%) وأعداد الاناث (48.5%) وهو إخلال مرجح للارتفاع كما أن سكّان المدن تضاعفوا وزيادة في أقل من 25 سنة

[1] البطاقات الجديدة الصينية، دار النشر باللغات الاجنبية،1998،ص3 .

[2] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 115 .

[3] صحيفة الجزيرة، الصين.. معلومات اساسية،2006/6/7 .

وهم يشكّلون في 2010(43%من السكّان) وتشكّل الطّبقة العاملة حوالي 750 مليون شخص كما توجد في الصّين 56 قوميّة وأكثر السكّان من قوميّة هان (91.5%).[1]

2. **المناخ المؤسساتي :**

ضمّ جمهورية الصّين الشعبيّة مؤسّسات مركزيّة: المجلس الوطنيّ الشعبيّ(APn) وهو أعلى مؤسّسة في الدّولة، الرّئيس منتخب (من طرف المجلس)،مجلس شؤون الدّولة وهيئة تنفيذيّة يرأسها الوزير الأوّل، اللّجنة المركزية للجيش، المجلس الأعلى للشّعب والنّائب الأعلى للشّعب ويشكّل الحزب الاشتراكيّ مرجع القيادة الأيديولوجيّة والسّياسة في الصّين.

المؤسّسات الاقليميّة مؤسّسة على نظام ذي 3 مستويات: الاقليم (Province),المقاطعة (District),والبلدة (Bourg).[2]

المطلب الثّالث: مظاهر الانطلاق الاقتصاديّ الباهر في الصّين

لم تتوقّف الاحتكاكات والحروب المحليّة بعد الحرب العالميّة 2 واندلعت الحروب المحليّة والاقليميّة في شدّتها لكن لو ألقينا نظرة عامّة وشاملة بعد مضيّ 60 سنة على الحرب العالميّة الثّانية سنجد أنّ تلك الحروب والصّراعات تميّزت بعدّة نقاط.[3]

حيث كانت الصّين قد عرفت بالإنجازات العظيمة منذ القدم مثل الاختراعات الكبرى وأهمّها الطّباعة والبوصلة والبارود في الفترة ما بين القرن 10والقرن 13 ميلادي ومثل سور الصّين العظيم الذّي يعدّ من أكبر مشاريع صنع الانسان قبل 2500 عام وهو يمتد لأكثر من 6000 كلم والصّين لازلت الى يومنا هذا تبهر العالم حيث تنتج 50%من آلات التّصوير في العالم 30% من التّلفزات 25% من الغسّالات الأوتوماتيكيّة وظلّ معدّل نموّ ناتجها الدّاخليّ محرك النموّ الاقتصاديّ العالميّ بنسبة 9% في المتوسّط على مدار 30 سنة.[4]

[1] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سبق ذكره ، ص117.

[2] نفس المرجع، ص 117.

[3] تيان شويه يوان، التحول الديمغرافي في الصين ، ترجمة: محمد عبد الحميد حسين، دار صفصافة للنشر، الطبعة الاولى،2017،ص45.

[4] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سبق ذكره ، ص118.

جدول رقم (1):تطور مساهمة الصّين في نمو PIB العالمي. الوحدة :نسبة المئوية

السنوات	الصّين	الولايات المتحدة	منطقة الاورو	اليابان
89-85	11.8	19.7	14.1	9.5
94-90	23.1	14.6	13.2	6.1
99-95	22.8	22.9	11.3	2.3
02-00	30.2	13.8	6.5	2.9
2003	29.7	16.4	2.1	2.4
2004	22.2	18.5	7.4	4.0

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص118.

بمعدّل نموّ اقتصاديّ برقمين 10 سنويّا في المتوسّط خلال سنوات 15 الأخيرة منذ تبنّيها الاصلاحات في عام 1978 تعتبر الصّين من أكبر القوى الاقتصاديّة اليوم .

كان الناتج المحليّ للصّين في عام 1978 الذّي بدأت فيه الاصلاحات، يساوي 362.41 مليار يوان صينيّ ثمّ نما بمعدّلات كبيرة وصلت الى 11.4 سنويّا بين عاميّ 1982 - 1988 في وقت كان فيه معدّل النموّ الاقتصاديّ في العالم نحو 3 وخلال 20 سنة تضاعف النّاتج المحليّ في الصّين بنحو 2 ضعفا حيث بلغ عام 2007 نحو 24660 مليار يوان ثم تضاعف هدا الرقم 3 مرّات بعد 10 سنوات ليصل الى الاقتصاد العالميّ ووصل الاقتصاد الصّينيّ في ذلك العام ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الاقتصاد الأمريكيّ.[1]

جدول(2):تطوّر تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر الى الصّين. الوحدة: مليار دولار

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة	4.4	11.2	27.5	33.8	35.8	40.8	45.3	50	53	60.6	60.3	69	78.8

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص119.

ولتشجيع الاستثمار الأجنبيّ المباشر وتدعيمه اعتمدت لجنة الدّولة للتّخطيط في 1995 القرار المؤقّت لإرشاد اتّجاه الاستثمار الأجنبيّ وكذلك (جدول المؤسسات للاستثمار الأجنبي) ونتيجة لتلك السّياسات والاجراءات تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر سنة بعد أخرى حيث بلغ حجمه خلال الفترة (1979-1985) قرابة 21.7 مليار دولار أمريكيّ ثم ازداد خلال الفترة (1990-2001) الى قرابة (5.8-10) مليار دولار أمريكيّ وقد تزايدت أعداد فروع الشّركات متعددة الجنسيّة في الصّين أكثر من 200 شركة في نهاية 1994 وتمثل الاستثمارات الأمريكيّة النّسبة

[1] عبد الرحمان بن سانية ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 118،119.

الأكبر من الاستثمارات الأجنبيّة العاملة في الصّين وهذا يعني أنّ هذا ليس فقط تدعيم وتنمية للاقتصاد الصّينيّ وانّما تدعيم الاقتصاد الأمريكيّ و تخفيف الفجوة الاستثماريّة بوصفها أحد أسباب أزمتها الاقتصاديّة وبذلك اعتبرت الصّين أكبر دولة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في علاقة التّنمية الاقتصاديّة في الصّين من خلال معرفة العلاقة بين هذا الاستثمار وهذه التّنمية في تطوير وتحديث المتغيّرات الاقتصاديّة الأساسية كمعدّل النموّ الاقتصاديّ و متوسّط دخل الفرد وكذلك القطاعات الأساسيّة وما نتج عن هذه العلاقة من مشكلات ذات طابع اقتصاديّ واجتماعيّ وربّما سياسيّ.[1]

[1] عدنان مناتي صالح ،دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013،ص ص 373،372.

المبحث الثّاني :الاقتصاد الصّينيّ قبل الاصلاحات

المطلب الأوّل: الاختيار الاشتراكيّ واعتماد المخطّط الخماسيّ الأوّل (1953_1957)

تأسست الصّين الشّعبيّة بعاصمتها السّياسيّة بكين بتاريخ 1 أكتوبر 1949 كجمهوريّة شيوعيّة تقوم على نظام الحزب الواحد[1]. كأنّ مخطّط الخماسيّ الأوّل أوّل الاصلاحات بإصدار قانون 1950/6/28 القاضي بإلغاء الملكيّات الاقطاعيّة واعادة توزيع الأراضي على المواطنين بطريقة تضمن حصول كل شابّ على سدس هكتار على الأقل كما شجّعت الدّولة المواطنين على انشاء التّعاونيّات للمحافظة على أسعار المنتجات الزراعيّة وكوّنت فرق المساعدة المتبادلة التي تسمّى أيضا فرق العمل لمساعدة الفلاحيّن. إنّ التّركيز على البدء بالإصلاح الزراعيّ يأتي من واقع أنّ الصّين عرفت لفترات طويلة من التّاريخ بكونها دولة زراعيّة يشتغل أغلب سكانّها بالزّراعة[2].

بدأت الصّين دخول مرحلة التحوّل الاشتراكيّ العربجي والاقتصاد الاشتراكيّ المبرمج [3]الذّي قادته الحكومة ماو ترافق بجملة من الاصلاحات يمكن تلخيص أهمّها فيما يلي:[4]

- تأميم التّجارة الخارجيّة والغاء الامتيازات الأجنبية على بعض المشاريع الصناعيّة في الصّين.
- ضبط التضخّم من خلال استبدال العملة والغاء الدّيون الخارجيّة وتثبيت المستوى العام للأسعار.
- تفكيك الاقطاعيّات الكبيرة وتوزيعها الى ملكيّات صغيرة.
- المراقبة الصّارمة على المؤسّسات الماليّة.
- ترشيد استهلاك السّلع الرئيسيّة باستخدام بطاقة التّموين.
- تشجيع اعتماد الحرفين الصّناعيّين وضمّهم الى جمعيّات تعاونيّة تخضع لتشريعات اتّحاد العمال.

و خلاصة ما يمكن قوله عن تقييم هذه المرحلة هو أنّ الهدف الأوّل من التحوّل الاشتراكيّ كان اقامة اقتصاد صناعيّ متطوّر يحوّل الصّين من بلد زراعيّ فقير الى قوة عظمى تعتمد أسلوب انتاجيّة يتميّز بكثافة العمل ونذرة المال لامتصاص البطالة والتكيّف مع نقص الموارد ولكن اصطدمت المرحلة الأوّلى من هذا التحوّل بجملة من الاخفاقات[5].

---

[1] برزيق بوعلام ، بحري سفيان ،تحول موازين القوى في اسيا–الباسيفيك(دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة و الدوافع الجيوسياسية، تخصص تحليل السياسات الخارجية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس ،الجزائر ،2016،ص 103.

[2] عبد الرحمان بن سانية ،مرجع سبق ذكره ،ص 120.

[3] سيد رجب السيد، المسؤولية الوزارية في النظم السياسية المعاصرة: مقارنة بالنظام السياسي الاسلامي ،1987،ص 730.

[4] عبد الرحمان بن سانية ،مرجع سبق ذكره ،ص121.

[5] نفس المرجع، ص 123.

المطلب الثّاني: المخطّط الخماسيّ الثّاني (1958-1962)

لقد كان الهدف من الاصلاحات الجديدة تدارك المشكلات النّاجمة عن تطبيق المخطّط الخماسيّ الأوّل [1] حيث أنّ الصّينيّن الذّين شرعوا في تطبيق المخطّط الخماسيّ الأوّل في 1953 لم يركّزوا على الصّناعات الثّقيلة بل حاولوا تنظيم الشّعب وتعبئة الجماهير لكي تساهم في بناء الوطن أمّا في المخطّط الخماسيّ الثّاني (1958-1962) فقد ركّز الصّينيّون مجهوداتهم على مضاعفة الانتاج في القطاع الصّناعيّ[2].

انّ النّتائج المنتظرة من القفزة العظمى كانت مخيّبة وعرفت سنوات (1958-1961) بالسّنوات السّوداء في تاريخ الاقتصاد الصّينيّ حيث اتّسمت باختلالات كارثيّة في الهيكل الانتاجيّ وانتشار رهيب للجوع طال ما بين 10 الى 15 مليون شخص حسب الاحصائيّات الرسميّة للصّين ما بين 16 الى 30 مليون شخص حسب احصائيّات أخرى و ذلك بسبب سوء التّغذية وعجز الدّولة في توفير الغذاء لشريحة واسعة من الشّعب الصّينيّ بعدما انهار محصول القمح بـ 30% ما بين 1958- 1960 [3] .

المطلب الثّالث: الثّورة الثّقافيّة وتأزّم الأوضاع الّتنمويّة

كانت فترة الثّورة الثّقافيّة الكبرى في الصّين (1966-1976) تلك الفترة التّي كانت فترة عصيبة في تاريخ الأدب الصّينيّ المعاصر [4] اذ تعب الرئيس ماو (Mao) مرّة أخرى من التقاء كبار رجال الدّولة لسياسته و لكي يستعيد سيطرته على زمام الأمور بشكل ما عرف بـ(الحرس الأحمر) وهو مجموعة من المقاتلين والمهاجمين وطلّاب المدارس العسكريّة العليا في جميع أنحاء البلاد وأوكل اليه مهاجمة كلّ ما هو تقليديّ فأدّت سخرية الطّبقة المثقّفة من تلك الممارسات القمعية لانهيار نظام التّعليم كما حطّمت المواقع و الآثار التّاريخيّة كما نفي الرأس ماليين الى الرّيف وهدّدوا بالإعدام فكانت تلك الفوضى تؤدّي الى نشوب حرب أهليّة ثمّ أخيرا أمر ماو (Mao) بحلّ الحرس الأحمر في شهر أغسطس من عام 1968 مفصحا المجال للجيش للسّيطرة على الأوضاع لكن مع الأسف الشّديد لقد حدث ذلك بعد فوات الأوان فثمّة دمار كبير حلّ بالبلاد إذ قضى بعض لمع جيلها وأكثرهم ذلك ذكاء سنوات عمره في الزّراعة بدلا من الذهاب إلى المدارس فبسب حرمانهم من التّعليم الأساسيّ اضطر كثير من أولئك الأشخاص الذين حرمتهم الثّورة الثّقافيّة من تقلّد وظائف مرموقة للعمل في أعمال وضيعة لكسب قوتهم على الرّغم

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سيق ذكره، ص 124 .

[2] بوحوش عمار، ابحاث و دراسات في السياسة و الادارة، دار الغرب الاسلامي للنشر ،2007،ص203.

[3] عبد الرحمان بن سانية ،مرجع سيق ذكره ،ص 124.

[4] حسانين فهمي حسين ،عناق النيل و اليانغتسي (موجز تاريخ التفاعلات الادبية بين مصر و الصين)،ص4.

من أنّ أعمارهم تتراوح بين العقدين الخامس والسّادس ولشدّة ما تجرّعه الصّينيّون من مرارة وما لحق بهم من ظلم واضطهاد فقد وصفوا الفترة (1966-1976) بالسّنوات العشر الضائعة من عمرهم[1].

المطلب الرّابع: تقييم وضعيّة الاقتصاد الصّينيّ

لقد تميّزت الحقبة السّابقة الاصلاحات في الصّين والممتدّة من تاريخ (1949_1978) بتبنّي الصّين للنّموذج السوفياتي للتّنمية حيث أحكم الحزب الشّيوعيّ الحاكم قبضته على ادارة الشّؤون الاقتصاديّة فمنح للدّولة مطلق الصّلاحيات في تحريك الموارد وتخصيصها بين القطاعات حسب الأولويّات التّي ترسمها في مخطّطاتها التّنمويّة كما احتكرت الدّولة التّبادلات مع الخارج وحصرتها في مجالات ضيّقة تأثر بالاعتبارات الايديولوجيّة السّائدة والتي كان لها الأوّلوية. ولم تلعب البنوك دورا هامّا في تمويل التّنمية واقتصر دورها على رقابة محاسبة المؤسّسات ومدى توافق عمليّاتها مع المخطّط ولجأت الدّولة في توفيرها للموارد الضّروريّة لتمويل الصّناعة استنزاف الريف اذ ورغم أنّ السّياسة الاقتصاديّة من 1960 تظهر الأوّلوية للزّراعة الاّ أنّ آليّة مقص الأسعار التي استخدمت طوال الحقبة الماوية شكّلت دائما الأداة الأساسيّة لاستخدام الزّراعة في تمويل الصّناعة من خلال تسعير المنتجات بأثمان أقلّ دوما على أثمان المنتجات الصناعيّة في الزّراعة يكلف في الصّين أثمانا باهظة لا توجد في دولة أخرى وبالمقابل حظيت الصّناعة بمدخلات زراعيّة منخفضة السّعر مع وفرة المنتجات الغذائيّة التّي سمحت بالمحافظة على مستوى منخفض من الأجور[2].

يسّجل خلال هذه الفترة معدّل التّراكم حصّة (Pib) المخصّصة للاستثمار في الصّين الى معدّلات لم تبلغها الدّول ذات الدّخل المشابه لها حيث تتراوح بين 25-30%بينما لم يتجاوز 20% في الدّول المشابهة وقد تركّزت جهود الاستثمار في بناء قطاع صناعيّ عصريّ قوامه الصّناعات الثّقيلة التّي تنفّذها المؤسّسات العموميّة المملوكة للدّولة، مع تشجيع الدّولة لإقامة مؤسّسات صغيرة لتلبية الاحتياجات المحليّة تستخدم الموارد المحليّة من مواد أوّليّة ويد عاملة وآلات مستعملة غالبا[3].

[1] مارك لام جون ل قراهام ،الصين الان(ممارسة الاعمال و الانشطة التجارية في اكثر اسواق العالم قوة و نشاط و حيوية)،العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى،2012، ص ص 55،56 .

[2] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[3] نفس المرجع ،ص 127.

و يظهر الجدول التّالي متوسّط النمّو السّنويّ خلال المخطّطات الخماسيّة الصّينيّة:

جدول رقم(3): متوسّط النموّ السّنويّ خلال المخطّطات الخماسيّة الأوّلى بالصّين.

	الإنتاج الصناعي والزراعي	الزّراعة	الصّناعة	الصّناعة الخفيفة	الصّناعة الثقيلة
المخطّط 1 1957-1953	**10.9**	4.5	18	12.9	25.4
المخطّط 2 1962-1958	0.6	4.3	3.8	1.1	6.6
المخطّط 3 1965-1963	15.7	11.1	17.9	21.2	14.9
المخطّط 4 1970-1966	9.6	3.9	11.7	8.4	14.7
المخطّط 5 1975-1971	7.8	4	9.1	7.7	10.2
المخطّط 6 1980-1976	8.1	5.1	9.2	11	7.8

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص114.

فيلاحظ من الجدول التوجّه الواضح للدّولة نحو الصّناعة مع التّركيز على الصّناعات الثّقيلة هذا و تجدر الإشارة إلى جملة من الايجابيات المتحقّقة اقتصاديّا في فترة ماوتسي تونغ حيث: في المجال الصّناعيّ ركّزت سياسة ماو على الصّناعات الثّقيلة كصناعة الطّائرات والسيّارات والمعدّات الثّقيلة، فأنشأت الدّولة عدًدا كبيرا من المصانع، وحرصت على إحراز التقدّم العلميّ باستقطاب العلماء الصّينيّين المقيمين بالخارج وانشاء العديد من مراكز الأبحاث التّكنولوجيّة في مختلف الأقاليم، حتى أصبح لدى الصّين نحو 840 مؤسسة للبحث العلمّي والتّكنولوجيّ توظّف أكثر من 400 ألف شخص بعد ما لم يكن لديها سوى 140 شخص.[1]

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص ص 127،128.

المبحث الثّالث: مرحلة الاصلاحات

أطلق الحزب الشّيوعيّ الصّينيّ بزعامة دنغ شياو بينغ الاصلاح، حيث اقترحت الجلسة الكاملة الثّالثة للجنة المركزيّة الحدي عشر للحزب الشّيوعيّ الصّينيّ في عام 1978 الاصلاح الدّاخلي و الانفتاح على العالم الخارجيّ قدّم الاصلاح و الانفتاح مبادئ اقتصاد السّوق على مرحلتين بدأت المرحلة الأولى من أواخر التّسعينات الى أوائل الثّمانينات من القرن العشرين، وتضمّنت بشكل أساسيّ الغاء نظام الزّراعة الجماعيّة والانتقال الى نظام مسؤوليّة المقاولة الأسريّة و فتح السوق المحليّة أمام الاستثمار الأجنبيّ والسّماح لرجال الأعمال المحليّين بتطوير الأعمال أمّا المرحلة الثّانيّة بدأت من منذ أواخر الثّمانينات حتى التّسعينات من القرن العشرين، حيث اشتملت سياستها خصخصة الشّركات المملوكة للدّولة ونظام المقاولات المملوكة للدّولة، ولم تعد الحكومة تسيطر على القطاعات الأساسيّة مثل الأعمال المصرفيّة و صناعة النّفط وغيرها.

المطلب الأوّل :الاصلاحات في الرّيف

بعد ما كان الاقتصاد الصّينيّ متخلّف جدّا يتّسم بالطّابع الزّراعيّ، ويتبع أهله وسائل بدائيّة للإنتاج[1] حيث كان الاصلاح الرّيفيّ في الصّين أحد الاصلاحات الصّينيّة المتعدّدة التّي تمّ تنفيذها في الصّين عام 1978 وقد بدأ الاصلاحات دينغ شياو بينغ زعيم الحزب الشّيوعيّ الصّينيّ في ذلك الوقت كان الاصلاح في القطاع الزّراعيّ هو أوّل ما يتمّ ادخاله والذّي أدّى الى تحقيق الصّين لأربعة أهداف زيادة الانتاج الزّراعيّ، استيعاب الصّناعات لليد العاملة، الحدّ من الفقر، زيادة كمّيّة الاستهلاك الغذائي [2] وذلك من أجل تغيير المجتمع الصّينيّ الزّراعيّ المتخلّف من مرحلة الاقطاع الى مرحلة الجماعيّة والاستغلال المشترك للأراضي[3] و تغيير أسلوب العمل و حمايّة التناغم و الاستقرار الاجتماعيّين[4] .

لقد هدفت الدّولة الصّينيّة إذن بتبنّيها لنظام التحوّل في الزّراعة من النّشاط الزّراعيّ الجماعيّ إلى النّشاط الفردي، إطلاق قدرات المبادرة الفرديّة من خلال ربط العوائد مباشرة بالإنتاج والكفاءة، وإلغاء التّسعير الإداري للمنتجات، وتخفيض أسعار مستلزمات الزّراعة من أسمدة ومبيدات وآلات، مع المحافظة دائما على تواجد الدّولة من خلال تأجير الأراضي بدلا من تمليكها، إذ تبقى الملكيّة للدّولة وذلك وفقا لفلسفة "الاقتصاد السّلعيّ المخطّط" التي اتّخذت شعارا للإصلاحات خلال الفترة 1984–1992 ،وهي تشير الى الاقتصاد الذّي يقوم فيه آليات السوق بدور مكمل في ظل الّتخطيط المركزيّ و قد تطور هذا المفهوم الى اقتصاد السوق الاشتراكي الذّي تبنّاها الحزب الشّيوعيّ

[1] يسرا محمود رضا الدمرداش ،اثر الصناعة على النمو الاقتصادي في الصين، جامعة الزقازيق،2014،ص7.

[2] https://ar.esc.wiki/wiki/China%27s_Rural_Reform

[3] محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية،1986،ص 96.

[4] شي جين بينغ، افكار حول تعميق الاصلاح، مراجعة و تقديم: احمد السعيد، اطلس للنشر و الانتاج، الجيزة، مصر، الطبعة الاولى،2017،ص 63.

الصّينيّ الحاكم رسميّا عام 1993 وأعطى لآليات السّوق دورا محرّكا لأنشطة المشاريع. إنّ النّتائج الأوليّة للإصلاحات في الرّيف كانت مشجّعة، حيث تزايدت أعداد المزارعين المنضمّين إلى نظام المسؤوليّة التعاقديّة أو ما سمّي أيضا "نظام العائلات الفلاّحيّة فارتفعت نسبة الأراضي الزّراعيّة الموزّعة على هذه العائلات باطراد من 1% عام 1979 إلى 20% عام 1980، ثم 45% عام 1982، لتصل إلى 99% عام 1984، ممّا دفع بالدّولة إلى إلغاء نظام الكومونات الزّراعيّة عام 1983، واتخاذها قرارات عام 1984 تقضي بتمديد سنوات تأجير الأراضي من 15 إلى 30 سنة، ثم إقرار حق توريث الأراضي المؤجّرة عام1988. وبالتّوازي مع هذه الإجراءات سعت الحكومة الصّينيّة إلى تنويع أساليب الإنتاج الزّراعيّ، فتبنّت تجربة المناطق الزّراعيّة النموذجيّة ذات التقنيّة الكثيفة، وطبّقتها في مرحلة أولى على 500 قريّة، لتعّمم بعد نجاحها على كامل مناطق الرّيف الصّينيّ الذّي كان يعيش فيه 80% من الصّينيّين وقتها.

أيضا عملت الحكومة على جذب الاستثمارات الأجنبيّة للقطاع الزّراعيّ بمنحه مزايا مغريّة، فأدى كل ذلك إلى ارتفاع نسبة نموّ الإنتاج الزّراعيّ السّنويّ من 5.2% في السبعينيات إلى 3.9% خلال الفترة 1981. -1984، وإلى تحسّن دخول الفلاّحين بنسبة 17% سنويا خلال 1978 - 1984، وظهور الأسواق الكبيرة التي يُديرها الفلاحون وقد عرفت باسم " أسواق الفلاحين" والتي بلغت 1300 سوق تعرف إقبالا كبيًرا من المواطنين، هذا بالإضافة إلي تأسيس العديد من الشّركات الصّناعيّة في الرّيف والتّي تعمل في تصنيع المواد الغذائيّة والملابس والخزف وغيرها، هذه الشّركات التي قُدرت مساهمتها بـ 24% من إجمالي صادرات الصّين عام 1990، وارتفع عدد العاملين فيها من 29 مليون عام 1979 إلى 169 مليون عام 2000 [1].

المطلب الثّاني :الاصلاحات الاقتصاديّة في المدن

عملت التّنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة السّريعة على دفع استراتيجيّة التّنميّة الصّينيّة نحو التحوّل الى استراتيجيّة التّنميّة المستدامة التي تتّخذ من تطوير التّنسيق والتّناغم بين الاقتصاد و الانسان و الموارد أساسا لها[2] .

ركّزت الإصلاحات الاقتصاديّة في المدن على تطوير القطاع الصّناعيّ، ويمكن حصر الجوانب المختلفة لهذه الإصلاحات في النّقاط التّاليّة[3]:

1. إدارة المشاريع الصّناعيّة إن النّظام الذّي تبنّته الصّين في عهد "ماوتسي تونغ" والذّي يعطي الأولويّة للاعتبارات السّياسيّة والانغلاق على الذّات، نجم عنه تخلّف اقتصادي واضح جرّاء الانغلاق وتبديدُ الموارد وضعف التقدّم التقنيّ وانخفاض الرّوح المعنويّة لدى الطّبقة العاملة، حيث كانت السّياسة حاضرة بقوة في تسيير المؤسّسات الصّناعيّة العموميّة عن طريق كوادر الحزب الشّيوعيّ الحاكم. لذلك،

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2] وانغ تشيون اي ،حلم الحضارة الايكولوجية(خطط الصين لتعزيز التنمية المستدامة و تحسين البيئة، ترجمة: حميدة محمود الدالي، دار صفصافة للنشر و التوزيع و الدراسات ،الجيزة، مصر، الطبعة الاولى،2018،ص 37.

[3] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص ص 131،132.

وتوازيا مع فلسفة التوجّه الإصلاحيّ الجديد الذّي يعطي للاعتبارات الاقتصاديّة الأولويّة على السّياسة في تحقيق قوّة الصّين، تضمّنت توصيات اللّجنة المركزيّة للحزب الشّيوعيّ الحاكم عام 1978 ضرورة تقليص نفوذ اللّجان الثوريّة في المصانع لتحل محلها سلطة المدير الواحد، مع توسيع صلاحيّات المديرين والفنّيين والمهندسين وفقًا لنظام المسؤوليّة المتخصّصة، وكان الهدف من وراء ذلك استبعاد العناصر اليساريّة من نظام ماوتسي تونغ والتّي ظلّ نشاطها مستمرًا في إدارة المصانع، وإعطاء الاعتبار الأوّل في التّسيير للكفاءة والتخصّص. إنّ توصيات الحزب المذكورة كانت وراء إحداث نقلة في تحوّل إدارة المشاريع الصّناعيّة من أشخاص يعتبرون مجرّد منفّذين للوائح الحكوميّة إلى أشخاص يتمتّعون باستقلال اقتصاديّ ويتحمّلون المسؤوليّة الكاملة عن أدائهم، كما تمّ في عام 1984 فصل الملكيّة عن إدارة الإنتاج مع استبعاد الخصخصة لاعتبارات أيديولوجيّة.

2. تقليص دور القطاع العامّ تبنّت الحكومة الصّينيّة عام 1987 قانون "إفلاس المؤسّسات الحكوميّة" الذّي نصّ على منح تلك المؤسّسات الشخصيّة الاعتباريّة المستقلّة، وتحميلها مسؤوليّة نتائج نشاطها، وهو الإجراء الذّي خفف عن كاهل الدّولة عبء دعم وتمويل المؤسّسات الخاسرة، فلم يبق في السّوق إلّا المؤسّسات الحكوميّة التي استطاعت أن تعمل بمعيار الرّبح وتحقق نموّا مطرّدا لتصبح شركات عملاقة لها استثمارات متعدّدة. وكان من نتائج هذه الإصلاحات تراجع نسبة مساهمة القطاع العامّ في الإنتاج الصّناعيّ من 75% عام 1981إلى 33% عام 1997. وقد نجح " جيانغ زيمين" في الحصول على موافقة المؤتمر 15 للحزب على برنامجه يتضمّن بيع غالبيّة الوحدات الصّناعيّة المملوكة للدّولة، مع احتفاظ الدّولة فقط بالصّناعات الاستراتيجيّة كالحديد والصّناعات العسكريّة، وتمّ اختيار 120 شركة من مجموعة 6000 شركة كبيرة تابعة للدّولة بغرض تحويلها إلى شركات عملاقة من خلال عمليّات دمج وضمّ الشّركات، فظهرت شركات "سشوان المتخصصة في إنتاج التّليفزيونات"، و"هاير" المتخصّصة في التّبريد والتّكييف، و"شانغهاي" العاملة في مجال التّبريد، و"جيانغ نان" لإنتاج السّفن، و"فاوندر" لصناعة الكمبيوتر، وتقلّصت تبعا لذلك الشّركات المملوكة للدّولة من(128000 إلى53000) أي بحوالي 59%(خلال 1997 -2001).

3. نظام الحوافز عملت الإصلاحات منذ عام 1977 على إدخال نظام الحوافز الفرديّة في المشاريع الصّناعيّة، بدلاً من نظام المساواة الصّارم الذّي كان سائداً إبان الحقبة الماويّة، كما تمّ اعتماد معيار الكفاءة والمهارة في التّوظيف.

4. آليات السّوق إنّ دافع التحكّم في تخصيص الموارد والبحث عن التفوّق الاقتصاديّ صبغ الاشتراكيّة الصّينيّة بصبغة اعتماد آليات السّوق في الإطار الذّي يحقّق هذا الهدف، جنبا إلى جنب مع قيادة الحزب للاقتصاد، لذلك تبنّت الإصلاحات "نظام السّعرين" الذّي يضم:

- سعر السّوق المتغيّر.
- والسّعر الحكومي للسّلع.

وهكذا وبعد أن كانت الدّولة تتحكم في أسعار 700 سلعة حتى عام 1979 تقلّص هذا العدد إلى 20 سلعة فقط أوائل التّسعينيّات، وصارت قوى السّوق هي المحدّد لتسعير 90% من مبيعات التّجزئة في الصّين.

5. تشجيع الاستثمارات الأجنبيّة والمشاريع الخاصّة تضمن الإصلاح الاقتصاديّ في الصّين أيضا تشجيع الاستثمارات الأجنبيّة المشتركة داخل الصّين بإصدار قانون مؤسّسات الاستثمار المشترك الصّينيّ والأجنبيّ" عام 1979، وكذا تشجيع المشاريع الخاصة بالسّماح رسميّا عام 1984 بتأسيس الشرّكات الخاصّة، فارتفعت أعدادها من 4.2 مليون شركة صناعيّة وخدميّة خاصّة إلى 10.4 مليون شركة خلال سنة واحدة، ثم انتقل العدد إلى 13.4 مليون شركة عام 1986.
6. ادخال التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بالبحث العلميّ استهدفت الإصلاحات تعزيز قوى الإنتاج عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة، وفي عام 1986 أقرّت الحكومة الصّينيّة برنامجا علميًا تحت اسم «برنامج 863 التكنولوجيّ» يهدف إلى تطوير الصّناعة في مجالات عدّة، وقد أنتج هذا البرنامج الضخم –في نحو 20 سنة من العمل– 1800 براءة اختراع صينيّة في مجالات علوم الحياة، الفضاء، المعلومات، الطّاقة والطّب والكمبيوتر والزّراعة وغيرها .

المطلب الثّالث: الانفتاح على الخارج

يعدّ تبنّي الصّين لنظام الانفتاح الاقتصاديّ واحدا من أبرز انجازات مرحلة الانفتاح الاقتصادي [1] فعندما شرعت الصّين في اصلاح الهيكل الاقتصاديّ عام 1978،بدأت تطبّق سياسة الانفتاح على الخارج بصورة مخطّطة وعلى خطوات ابتداء من عام 1980 أقامت الصّين 5 مناطق اقتصاديّة خاصّة وعدّة مناطق منفتحة اقتصاديّا [2] حيث كان الهدف من هذه السّياسة التّي بدأت منذ عام 1984هو إصلاح الاقتصاد والانفتاح على التّجارة الخارجيّة وبدأت الصّين تحت قيادة دنج زياوبنج في جني ثمار ذلك التوجّه حيث ازداد معدّل نموّ النّاتج المحليّ وتمّ توسيع دور الأسواق الحرّة المخصّصة لبيع منتجات المزارع مما عمل على زيادة الإنتاج وفى المقابل ارتفاع دخول تلك المزارع ، كما تمّ خفض فوائد القروض وتحت قيادة زياوبنج أصبحت التّجارة الخارجيّة مصدرا هامّا لتمويل الاستثمار وجلب التّكنولوجيا الحديثة وتمّ السمّاح بالاستثمارات الأجنبيّة بالمشاركة مع الشّركات الصّينيّة وأصبح للمستثمرين الأجانب الحقّ في تملّك المشروعات الاستثماريّة كما تمّ خلال عام 1979 إقامة أربع مناطق اقتصاديّة خاصّة في الأقاليم الساحليّة للاستثمارات الخارجيّة ثلاث منها قرب هونج كونج والرابعة قرب تايوان وكان الغرض من تلك المناطق الاقتصاديّة إيجاد فرص لنقل التّكنولوجيا الحديثة من الشّركات الأجنبيّة لنظيرتها الصّينيّة وبحلول عام 1978 أصبح أمام المواطن الصّينيّ كمّ كبير من البضائع التي تقدّمها الشّركات الحكوميّة أو

[1] سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الامريكية و اثر التحول في النظام الدولي ،ص214.

[2] وو سي كه، تقرير عن اربعون عاما من الاصلاح و الانفتاح في الصين : نظرة على الماضي و المستقبل ،2018/05/31.

الخاصّة أكثر من أيّ وقت مضى [1]وقرّرت الصّين في ظلّ الظّروف الدوليّة والمحليّة آنذاك تسريع خطى التّنميّة بالاقتصاد المخطّط [2] . نتج عن تلك السّياسات الانفتاحيّة تباين كبير بين دخول من أصبحوا أغنياء عمّن سواهم مع زيادة التضخّم وهو ما دفع سكرتير عام الحزب الشّيوعيّ هو ياوبانج للاستقالة عام 1987 وأعقب ذلك مناقشات حول مستقبل الإصلاحات الاقتصاديّة والحاجة لإيجاد توازن بين حوافز اقتصاد السّوق وبين حاجة الحكومة لفرض سيطرتها على الأسواق وانتهت المناقشات إلى التّأكيد على الحاجة لمزيد من الإصلاحات وفى عام 1985 تم إنشاء " جهاز المحاسبة الوطني " على النّظام الغربيّ بدلاً من نظام المحاسبة السوفيتيّ حيث تّم نشر أوّل بيانات عن النّاتج الإجماليّ الوطنيّ للصّين على نهج البنك الدوليّ حيث قامت الصّين بإجراء عدة تعديلات اقتصاديّة وفق ظروف الصّين ليتم نشر تلك البيانات كما تم حساب النّاتج الوطنيّ بالدّولار الأمريكيّ وفق أسعار صرف العملة المحليّة وتحليل معدّل النموّ ونسبة إسهام كل مكوّن من مكوّنات الاقتصاد في نسبة النموّ. وفي نفس العام حقّق القطاع الصّناعيّ نسبة تشغيل بلغت 17 % من قوّة العمل حققت إنتاجاً بلغ 46 % من إجمالي النّاتج الوطني وكان هناك عدد كبير من المصانع الحديثة في المنسوجات والصلب والُمخصّبات الكيماويّة والبتروكيماويّات، واستطاعت الصّين انتاج معظم منتجات الدّول الصّناعيّة بكميات محدودة كما قامت الصّين باستيراد الآلات الحديثة كوسيلة أساسيّة لنقل التّكنولوجيا الأوروبيّة [3] و اعتبر عام 1994 نقطة تحوّل النّظام الماليّ الصّينيّ [4] وبالنّسبة للمجال الزّراعيّ فقد بلغت نسبة تشغيل القطاع الزارعيّ قرابة 63 % من قوة العمل حقّقت إنتاجاً بلغ 23% فقط من إجماليّ النّاتج القوميّ بسبب نقص الماكينات الحديثة واستخدام العمالة اليدويّة، وبلغت نسبة التّجارة الخارجيّة 20 % من إجمالي النّاتج الوطنيّ والتّي كانت تحت إشراف وزارة العلاقات الاقتصاديّة الخارجيّة والتّجارة والبنك المركزيّ الصّينيّ وكانت المنسوجات على رأس قائمة الصادرات وكانت الآلات على أرس قائمة الواردات وخلال عام 1986 كانت اليابان هي الشريك التجاري الأول للصين بنسبة 28.9 % من الواردات الصّينيّة مقابل 15.2 % للصادرات وخلال نفس العام أصبحت الولايات المتحدة الأمريكيّة هي ثالث شريك تجاريّ للصّين على مستوى العالم[5].

[1] يسرا رضا محمود الدمرداش ، مرجع سبق ذكره ،ص 13.

[2] تشانغ باي جيا، التجربة الصينية الماضي الحاضر و المستقبل،ص27.

[3] يسرا محمود الدمرداش ،مرجع سبق ذكره، ص ص 12،13.

[4] بين جيان فينغ، التحولات المالية في الصين، ترجمة: آية محمد الغازي، دار صفصافة للتوزيع و النشر و الدراسات ، الجيزة ، مصر، الطبعة الاولى،2018،ص 144.

[5] يسرا محمود الدمرداش ،مرجع سبق ذكره، ص 13.

المطلب الرّابع: انعكاسات الاصلاحات على الاقتصاد الصّينيّ

اعتمدت الصّين سلسلة من الاصلاحات الاقتصاديّة كان من شأنها فتح الطّرق التجاريّة والسّماح بالاستثمارات، وهي خطوات أدّت في نهاية المطاف إلى إخراج الملايين من دائرة الفقر[1] و من انعكاسات الاصلاحات على الاقتصاد الصّينيّ نذكر ما يلي: [2]

1. **هيكل مساهمة القطاعات فيPIB :**

بعدما كانت الزّراعة سابقاً تشكّل نصف PIB الصّينيّ تراجعت حصّتها إلى 28% من PIB عام 1978، واستقرت عند هذه النّسبة حتى بدايّة التّسعينيات، ثم انخفضت طيلة التّسعينيّات ولم تمثّل سوى 15% عام 2003.

وبالمقابل ارتفعت حصّة الصّناعة في PIB منتقلة من 48.2% إلى 52.9% خلال 1978- 2003، كما ارتفعت حصة الخدمات من 23.7% إلى 32.3% خلال نفس الفترة.

2. **في الجانب التسييريّ :**

- تنامي اللاّمركزيّة في التّسيير وذلك بتوسيع صلاحيّات السّلطات المحليّة في المجال الاقتصاديّ تحديد الأسعار إنشاء المؤسّسات الجديدة، استثمار الأموال المتراكمة محليّاً وتخصيص الموارد، جوانب التّنميّة البشريّة من تعليم وصحة وسكن ..الخ
- وفي نفس السّياق كانت أكبر نتيجة للإصلاحات هي استقلاليّة السّلطات المحليّة في المجال الضريبيّ، حيث أنه وبعدما كانت هذه السّلطات تقوم بجباية أموال الضّريبة لتقوم بدفعها إلى ميزانيّة الدّولة على مستوى المركز، تغيّر نظام تقسيم الموارد الضريبيّة بين المركز والسّلطات المحليّة بشكل يجعل السّلطات المحليّة مسؤولة عن مداخيلها الضريبيّة وعن كيفيّة إنفاقها، لذلك ومن أجل تعظيم حصيلتها الضريبيّة فضّلت السّلطات المحليّة تشجيع المؤسّسات قصيرة دورة حياة المنتوج وذات النتائج السّريعة والخاضعة للضرائب.

[1] فرجينيا هاريسون ودانييل بالمو، مقال كيف أصبحت الصين "معجزة اقتصادية"، وكالة BBC العالمية 2019/10/1.

[2] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص135 ،136.

3. على مستوى التوازن بين الجهات :

إنّ عدم توازن التّنميّة بين الأقاليم الصّينيّة وما خلقته من فجوة في الدخول بين سكان الأرياف والمدن، وبين سكان المناطق الجنوبيّة الشرقيّة المتطورة والمناطق الشماليّة الغربيّة المتخلّفة، يعتبر من أبرز المشكلات التي رافقت الإصلاحات الاقتصاديّة في الصّين.

إن تجربة الانفتاح أّدت إلى نمو السّاحل الصّينيّ بصورة أكبر بكثير من معدل نمو المناطق الداخليّة، ونتج عن ذلك ضعف دور السّلطة المركزيّة داخل الأقاليم المتطوّرة، مع زيادة مطالبة هذه الأقاليم بمزيد من تقليص السّلطة المركزيّة للدّولة عليها، فبرز بذلك نزاع بين المركز والأقاليم دلّت عليه العديد من المؤشرات.

4. في الجانب الاجتماعيّ :

- تحسّن الدّخل الفرديّ والذّي انتقل من 133 يوان عام 1978 إلى 708 يوان عام 1991.
- تحسّن الظّروف السكنيّة في المدن والأرياف كمؤشر هام لارتفاع مستوى حياة السكّان، مع تحسّن ظروف المعيشة حيث صار بوسع عامّة الشعب تركيب خطوط الهاتف، واقتناء الحواسيب الخاصة والسيّارات وغيرها.
- تنامي دور قوى المجتمع المدنيّ ببروز هامش أكبر متاح لإنشاء تنظيمات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ التّي تطوّر نشاطها المدنيّ لاحقاً لتصبح أداة ضغط، وعلى سبيل المثال بلغ عدد التّظاهرات عام 1993 حوالي 6230 تظاهرة ضد الفساد والضرائب الإجباريّة .

خلاصة الفصل الأوّل

ركّز هذا الفصل على دراسة مسيرة الاقتصاد الصّينيّ حيث مرّ الاقتصاد الصّينيّ بمرحلتين رئيسيّتين بعد الثّورة الصّينيّة عام 1948 ، اتسمت المرحلة الأولى(1949–1978)بالتّركيز على السّياسة الاشتراكيّة، واذ اتّسمت ببعض الاجتهادات ذات الطّبيعة الصّينيّة الخاصّة، ويمكن القول بصفة إجماليّة أنّ الصّين حقّقت بعض التّقدّم خلال تلك الحقبة من السّياسات الاشتراكيّة.

بدأت المرحلة الثّانية منذ عام 1978 حتّى بداية القرن العشرين، وقد قامت على ركيزتين أساسيّتين و هما الاصلاح الاقتصاديّ والانفتاح على العالم الخارجيّ، إلاّ أنّه رغم كل الجهود الاقتصاديّة المبذولة في تلك السّنوات لم تحقّق الصّين قفزة اقتصاديّة كبيرة.

الفصل الثّاني

تمهيد الفصل الثاني:

كانت نقطة انطلاق التنمية الاقتصادية للصين الجديدة عبر البناء الاقتصادي الواسع النطاق بصورة مخططة، وبعد أكثر من خمسين سنة، صارت الصين اليوم إحدى الدول الاقتصادية الكبرى ذات القدرة التنموية الكامنة في العالم، حيث تمثل ظاهرة صعود الصين واحدة من اهم ملامح النظام العالمي الحالي.

حيث شهدت الصين ارتفاعا كبيرا في مؤشراتها الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي ، و الميزان التجاري ، و التجارة الخارجية و مؤشرات متعلقة بالقصاع المالي من الحساب الجاري ، و الحساب المالي و كذلك الاحتياطات الدولية سعر الصرف، و النظام المصرفي؛ و قد شهدت الاستثمارات الاجنبية الصينية تطورا كبيرة ؛ كما اعتمدت الصين بشكل ملحوظ و كبير على الصناعة التي كان لها دور كبير في النمو الصيني .

لكن ما كل هذا التطور و القفزة الكبيرة للاقتصاد الصيني الا انه يواجه تحديات و عقبات كثيرة ، و قد كان لهذه الاستراتيجية التنموية اثر كبيرا على الدول النامية من بينها الجزائر من خلال التبادل التجاري و الاستثمارات الصينية بالجزائر ؛ فقد ساهمت في تطور الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأوّل: التجربة التّنموّيّة الصّينيّة

سنتطرّق في هذا المبحث إلى تحليل المؤشّرات الراهنة لأداء الاقتصاد الصّيني حاليا، مع محاولة استشراف ما ستكون عليه في المستقبل حسب المتاح من الإحصائيات التقديريّة، وذلك بالتطرق إلى جملة من المؤشّرات وكذلك الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة التّي ساهمت في نهوض الاقتصاد الصّيني، والصّناعة والدور الكبير الذي لعبته في نموّ الاقتصاد الصّيني والتحديات والعقبات التّي واجهت استراتيجيّة التّنموّيّة الصّينيّة .

المطلب الأوّل: مؤشّرات التّنميّة في الصّين

1. مؤشّرات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام:

وافق مجلس الدّولة الصّيني في عام 1985على أنّشاء نظام الحسابات القوميّة باستخدام النّاتج المحليّ الإجمالي لقياس الاقتصاد الوطنيّ، بدأت الصّين دراسة ومن ثمّ تنفيذ نظام جديد للمحاسبة الاقتصاديّة الوطنيّة في عام 1986 وكأوّل مواطن من جمهوريّة الصّين الشعبيّة يحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من دولة في الخارج، ترأّس الدّكتور Fengbo تشأنّغ المشروع البحثيّ الرئيسيّ للخطّة الخماسيّة السّابعة للصّين، وكذلك استكمل ونشر بيانات النّاتج المحليّ الإجمالي الصّيني وفقا لبحوث الصّين والحسابات الخاصة بها[1].

1.1 معدّل نموّ النّاتج :

ارتفع إجمالي النّاتج المحليّ في مناطق الغرب الصّينيّة خلال الفترة 1998–1952 بمعدّل 117.3، في حين سجّل خلال العشرين عاما 1978–1998 ارتفاعا بلغ 20.5 فقط، وبذلك كان هذا الارتفاع أسرع من فترة الستّة والعشرين عاما بين 1952–1978 حيث سجّل ارتفاعا بمعدّل 5.72 فقط ومن خلال سرعة نموّ النّاتج المحليّ، نرى أنّ الفترة 1952–1998 تمثّل سرعة تدريجيّة لذلك المعدّل، فقد وصل متوسّط معدّل النموّ خلال الفترة السادسة والعشرون عاما السّابقة 6.9% وقد حقّقت مقاطعة تشينغهاي أسرع معدّل نموّ بلغ 9.06% وحقّقت سبع مقاطعات ومناطق أخرى سرعة في معدّل نموّ إجمالي النّاتج المحليّ الاسمي يفوق معدّل النموّ الوطنيّ بنسبة 6.88%، وبعد مرور عشرين عاما على الاصلاح بلغ متوسّط معدّل النموّ السّنويّ 9.45%، وبهذا يكون معدّل النموّ أسرع بكثير من السّابق . في الفترة 1952–1998 ارتفع نصيب الفرد من إجمالي النّاتج المحليّ الاسمي الى ما يقارب 52 ضعفا تمّ تحقيق 75% من بعد سياسة الاصلاح ومن حيث الايرادات والنّفقات فقد ازداد هذا المعدّل كثيرا في مناطق الغرب. في حين أنّه إذا قمنا بعقد مقارنة على مستوى مناطق الصّين، نرى أنّ مناطق الغرب الصّينيّة بالرغم من المؤشّرات السّريعة المذكورة أعلاه، إلا أنّها تأتي في مرتبة متأخّرة عن مناطق الشّرق ومعدّل النموّ في الصّين عامة، فعلى الرغم من أنّ معدّل النموّ في مناطق الغرب كان أبطأ من مناطق الشّرق خلال فترة الستة وعشرين عاما قبل الإصلاح، إلا أنّه كان أسرع من مستوى معدّل النموّ على مستوى البلاد ، في حين

[1] https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ناتج_الصين_المحلي_الإجمالي_التاريخي.

أنّه تختلف كليّا عن مناطق شرق ووسط الصّين بل وعن مستوى معدّل النموّ للدّولة وذلك خلال العشرين عاما بعد سياسة الإصلاح، وخلال السّنوات الثماني الأخيرة على وجه الخصوص، وفي المقابل حقّق إجمالي النّاتج المحليّ المناطق الغرب زيادة كبيرة قبل سياسة الإصلاح من إجمالي النّاتج القوميّ، بينما انخفض بعد سياسة الإصلاح من 20.63 % عام 1978 ليصل إلى 17.69 % عام 1998 مناطق الغرب من 69.59 من إجمالي النّاتج القوميّ عام 1952 ليصل إلى 6896 عام 1978. وبحلول عام 1998 استمرّ المعدّل في المزيد من الانخفاض ليصل إلى 57.9 % . وكذلك انخفض معدّل الإيرادات من الحجم الكليّ للصّين انخفاضا شديدا في الفترة 1957 – 1978 (انخفض من 19.6446 إلى 13.21 %)، بينما شهد زيادة كبيرة خلال الفترة 1978–1990 (ازداد من 13.219 ليصل إلى 22.81 %)، إلا أنّه عاد للانخفاض الكبير نسبيّا مرّة أخرى خلال الفترة (1990 – 1998)انخفض من 22.81% إلى18.999 .كما انخفض معدّل النّفقات من حجم معدّل الصّين كلها انخفاضا ملحوظا في الفترة 1990 – 1998 (انخفض من 29.099 إلى 24.0996) . فكان من الواضح أنّه بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح لم تتقلّص الفجوة في التّنميّة الاقتصاديّة بين مناطق الشّرق والغرب فحسب، بل ازدادت اتّساعا، وقد ظهرت تلك الآثار بوضوح خلال تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح[1].

وفيما يلي عرض الرسم البيانيّ الذّي يوضّح مدى تأثير تراجع اقتصاد مناطق الغرب الصّينيّة في الاقتصاد القوميّ للصّين:

شكل رقم (1) : معدّلات إجمالي النّاتج المحليّ من النّاتج القوميّ على مستوى المناطق الصّينيّة .

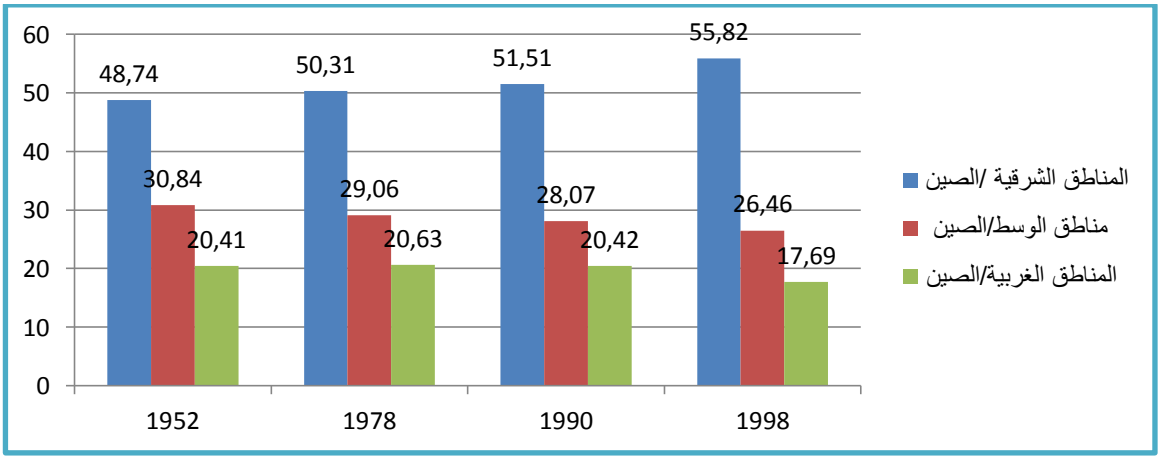

المصدر: ياو خوي تشين، شيو جانغ يونغ، التنمية الاقتصادية في الصين(الاقاليم الغربية نموذجا)،ترجمة: مروة السيد محمد، الطبعة الاولى ،2017،ص 17.

[1] ياو خوي تشين، شيو جانغ يونغ، التنمية الاقتصادية في الصين(الاقاليم الغربية نموذجا)،ترجمة: مروة السيد محمد، الطبعة الاولى ،2017،ص ص 16،17.

جدول رقم (4) :يوضّح تطوّر نموّ النّاتج الداخلي الخام للصّين .

السنة	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
نموّ Pib	9.2	14.2	13.5	12.6	10.5	9.6	8.8	7.8	7.1	8.4	8.3
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	توقعات 2011	توقعات 2012
نموّ Pib	9.1	10	10.1	11.3	12.7	14.2	9.6	9.2	10.3	9.3	9

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص138.

من أجل أخذ صورة أوضح يمكن رسم منحنى تطوّر نموّ النّاتج المحليّ الخام للاقتصاد الصّيني من خلال هذا الجدول كالتالي:

شكل رقم (2) :تطوّر نموّ Pib الصّيني .

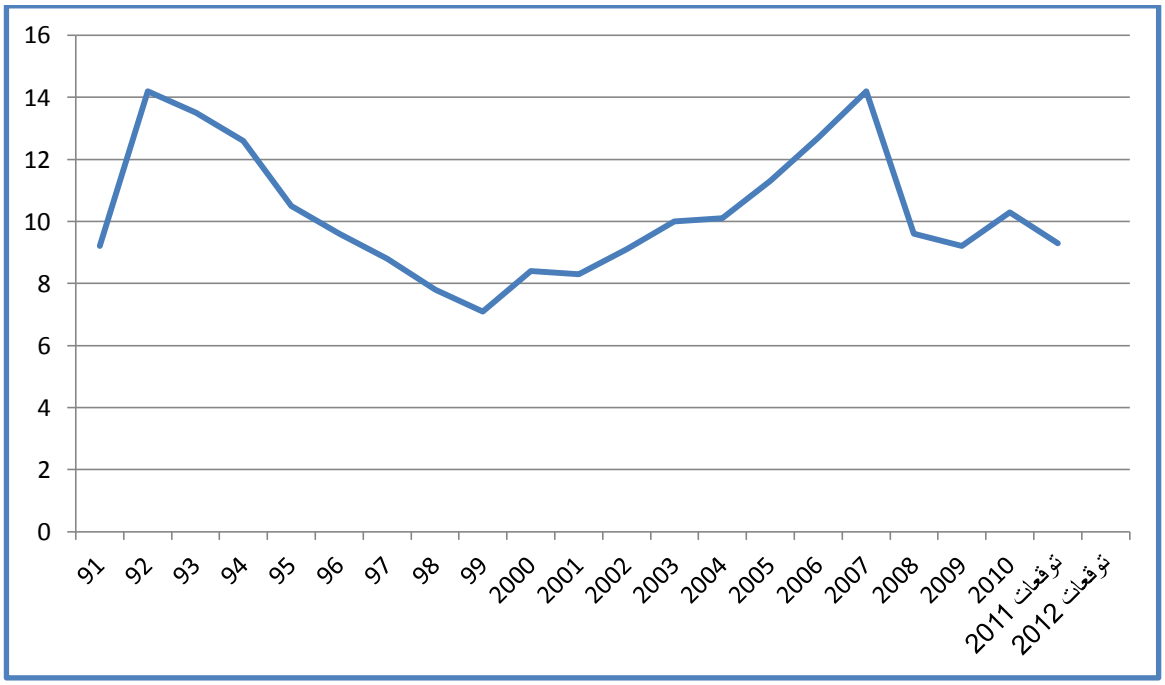

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص138.

فمن الشّكل يتّضح أنّ الاقتصاد الصّيني لازال إلى الفترات الرّاهنة يحقّق معدّلات نموّ لافتة تتجاوز 8% في كل العشريّة الأوّلى من القرن الحالي وسيحافظ عليها في السّنوات اللاّحقة حسب التوقّعات، بل وتشير دراسات عدة إلى أنّ PIB الصّيني سيكون الأوّل عالميا إلى حدود عام 2050 متجاوزا بذلك PIB الولايات المتحدة الأمريكيّة. ويلاحظ أيضا أنّ الأزمة المالية العالميّة 2008 لم تؤثر بصفة كبيرة على الاقتصاد الصّينيّ، حيث لم ينخفض معدّل النموّ الاقتصادي إلا بشكل طفيف، ليعاود الارتفاع مباشرة عام 2009 وما بعدها. كما تجدر الإشارة إلى أنّ

النموّ السّريع في PIB الصّيني منذ بدايّة هذا القرن لازال يترافق بتوازنات كليّة جيدة في الاقتصاد، حيث أنّ التضخّم بقي في مستويات منخفضة (رغم ارتفاعه بشكل ملحوظ عام 2011)، وتوازن الميزانيّة ظلّ متحكّما فيه، والتوازنات الخارجيّة ظلت قويّة بتحقيق فائض في الميزان التّجاريّ يغذّي تراكم احتياطات الصّرف الخارجيّة المتنامية، مع مستوى منخفض من الدّين الخارجيّ[1].

أنّظر الجدول التالي:

جدول رقم (5) :النموّ والتّوازنات في الصّين .

	2006	2007	2008	2009	2010
نموّ حسب PIB الحجم	12.7	14.2	9.6	9.1	10
مؤشر أسعار الاستهلاك	1.5	4.8	5.9	−0.7	3
توازن الميزانية كنسبة من PIB	−0.8	0.6	−0.4	−2.8	−1.8
المدفوعات الجاريّة كنسبة من PIB	9.4	10.6	9.4	6	5.5
الدين الخارجي كنسبة من PIB	11.9	10.6	8.3	8.7	−
الاحتياطات الدّوليّة	1066	1527	1946	2400	2765

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص139.

2.1 مساهمة القطاعات في PIB:

يأخذ القطاع الصّناعيّ الصدارة بمعدّل مستقّر من حيث مساهمته في تكوين النّاتج الدّاخليّ الخام، مع تراجع لمساهمة القطاع الزّراعيّ، وتنامي مطرد لمساهمة قطاع الخدمات، كما يوضّح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (6) :تطوّر Pib حسب القطاعات الكبرى منذ 1978.

	الوزن النسبي في PIB			معدّل نموّ السّنويّ	
	1978	1993	2004	1993-1978	2004-1993
PIB	100	100	100	9.6	9.5
الزراعة	28	19	13	5.2	3.7
الصّناعة والبناء	48	46	46	11.4	11.5
الخدمات	24	34	41	11.2	9.8

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص140.

[1] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سبق ذكره، ص 138.

فمن الجدول نلاحظ أنّ وزن القطاع الزّراعيّ في تكوين PIB انخفض إلى 13% عام 2004، بينما تنامى وزن الصّناعة وحافظ على معدّل مستقر تقريبا كما أنّ وزن الخدمات ارتفع بشكل ملحوظ، انّ هذه التّغييرات الهيكليّة تعكس حجم نموّ القطاعات من جهة، وتطوّر الأسعار النسبيّة من جهة أخرى فإنتاج القطاع الصّناعيّ نما بمعدّل سريع (115% سنويا)، ولكن هذا النموّ كان مصحوبا بانخفاض نسبيّ لأسعار المنتجات المصنّعة بسبب مزايا الانتاجيّة، وبالعكس فانّ الأسعار النسبيّة للخدمات ارتفعت، ولا يمكن بالضبط معرفة السبب بدقة هل يعود إلى ارتفاع الأجور في هذا القطاع، أم الأمر راجع إلى ضعف الانتاجيّة، أو إلى ارتفاع الرسوم.[1]

2 مؤشرات المعاملات التّجاريّة:

انّ تطبيق برنامج التّحديثات الأربعة المتخصّصة عن المؤتمر الحادي عشر للحزب الحاكم في الصّين بدأ بجملة إجراءات كان لها الأثر الايجابي الكبير على مؤشّرات المعاملات التّجاريّة في الصّين، وأهم هذه الاجراءات:[2]

- اقامة المناطق الخاصّة لجلب الاستثمارات في السّواحل الجنوبيّة الشّرقيّة.
- إقامة وزرات خاصّة بالتّجارة الخارجيّة والاستثمار الأجنبيّ.
- تأسيس المنظّمة الوطنيّة الخاصّة بالتّجارة الخارجيّة التّي تُعنى بتحديد الوظائف ومسؤوليات الدّولة وحصصها في الشراكة مع الشّركات التّجاريّة الأجنبيّة.

وبفضل الإصلاحات والانفتاح على الخارج تمكّنت الصّين خلال ربع قرن (1978–2004) أنّ تصبح ثالث قوة تجاريّة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكيّة وألمانيا متخطيّة بذلك اليابان، وبمساهمة بما لا تقل عن 12% من التّجارة العالميّة، وإذا كانت منطقة آسيا تتمتّع بوزن ثقيل في التّجارة الخارجيّة عالميًا، حيث تضاعف فائضها التّجاريّ ثلاث مرات خلال السّنوات الأخيرة متجاوزا 350 مليار دولار عام 2004، فانّ الصّين أصبحت تشكل القوّة التّجاريّة الأوّلى في آسيا، وقد تضاعفت مساهمتها فيً التّجارة البينيّة للاقتصادات الآسيويّة خلال 1993–2004 لتبلغ 23%.[3]

[1] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سبق ذكره ،ص 139.

[2] نفس المرجع ، ص 140.

[3] نفس المرجع، ص ص 140 ،141 .

جدول رقم(7):مساهمة الصّين وباقي دول آسيا في التّجارة العالميّة للمنتجات المصنّعة خلال فترة 1993-2004.

الوحدة % من PIB

	الصّادرات		الواردات	
	1993	2004	1993	2004
اليابان	12	7	5	4
التنانين(Dragons)	10	9	10	9
النموّر(Tigers)	3	3	3	2
الصّين	4	9	3	6
الهند	1	1	1	1
دول أخرى	3	3	3	3
مجموع اسيا	32	32	26	25
العالم	100	100	100	100

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص141.

1.2 الميزان التّجاريّ:

يعتبر الميزان التّجاريّ من المؤشّرات الاقتصاديّة الهامة، وهو أحد مدخلات النّاتج المحليّ للدّول. وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعيّة كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأوّليّة أو المواد نصف المصنّعة أو المصنّعة إلى إجمالي المستوردات أو الصّادرات.[1]

عرف الميزان التّجاريّ منذ الاصلاحات فائضا مطرحا بسبب ارتفاع الصّادرات الذي يرجع أساسا الى ارتفاع الصّادرات الصّناعيّة الاستخراجيّة والثقيلة والمعادة التّصنيع، بالإضافة الى منتجات الصّناعات الالكترونيّة ، كما عرفت الواردات أيضا ارتفاعا غير مستقر وكانت أغلب الواردات عبارة عن مواد أوّليّة من الدّول الناميّة لتلبيّة احتياجات التّصنيع.[2]

[1] Https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ الميزان التجاري

[2] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سبق ذكره ،ص141.

جدول رقم (8) :تطوّر الصّادرات والواردات الصّينيّة وحصيلة الميزان التّجاريّ.

السّنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصّادرات	249.1	266.1	325.6	438.2	593.3	762	969	1220.5	1430.7	1201.6	1577.9
الواردات	225.1	243.6	295.2	412.8	561.2	660	791.5	956.1	1132.6	1005.9	1394.8
رصيد الميزان التّجاريّ	24.1	22.5	30.4	25.5	32.1	102	177.5	264.3	298.1	195.7	183.1

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص141.

قفزت الصّادرات الصّينيّة بنسبة 50.1% خلال أوّل شهرين من 2021 على أساس سنويّ، مدفوعة باستمرار تحسن الطّلب العالميّ والتعافي من التّراجع الحادّ، في المقابل، ارتفعت قيمة الواردات الصّينيّة من الخارج بنسبة 14.5% خلال نفس الفترة على أساس سنويّ، إلى 2.38 تريليون يوان (365.5 مليار دولار).[1]

2.2 التّجارة الخارجيّة :

انّ التّجارة الخارجيّة توزع حسب أقاليم الصّين يُظهر أنّ المساهمة الفعالة في الصّادرات متأتيّة من "الحدائق الصّناعيّة" : شنغهاي، جينغ سو، زي جيأنّغ، فوجيان، شاندونغ، جواندونغ، ويعتبر الإقليم الأخير Guang dong محرّك الاقتصاد الصّينيّ، إذ يضمّ أكبر عدد من السكّان 104 مليون نسمة حسب تعداد 2011(وساهم بنسبة 12% من PIB عام 2010،وحقّق 25% من حجم التّجارة الخارجيّة، واستقبل 23% من IDE خلال نفس السّنة كما أنّ هذه المناطق تحتلّ الصّدارة أيضا من حيث الواردات بسبب الطّلب المتزايد لتلبية احتياجات التّصنيع، وتحتلّ المراتب الأربعة الأولى من حيث أكبر نسبة من الواردات: بكين، شانغهاي، جيانغ سو، وجواندونغ أمّا عن ترتيب أهم المتعاملين التّجاريّين مع الصّين يظهر أنّ الدّول الآسيويّة وعلى رأسها هونغ كونغ ثم اليابان ثم مجموعة آسيا ثم كوريا الجنوبيّة وسنغافورة وتايوان تحتل المرتبة الأولى، ثم يأتي في المرتبة الثانية دول أمريكا الشمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكيّة ثم المرتبة الثّالثة الدّول الأوربيّة وعلى رأسها الاتّحاد الأوروبيّ .[2]

[1] شبكة الجزيرة الاعلامية،تقرير عن صادرات الصين ،2021/3/7.

[2] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سبق ذكره،ص142 .

جدول رقم (9):أهمّ الشّركاء التّجاريّين للصّين عام 2004.

	المبلغ بالمليار يورو		
	مجموع الصّادرات والواردات	الصّادرات	الواردات
الاتحاد الأوروبي	177.28	107.16	70.12
الوم أ	169.62	124.95	44.67
اليابان	167.87	73.51	94.36
هونغ كونغ	112.67	100.87	11.80
اسيا	105.88	42.9	62.98
كوريا الجنوبيّة	90.07	27.82	62.25
تايوان	78.32	13.54	64.78

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص143.

تحقّق الصّين فائضا في علاقاتها التّجاريّة مع معظم دول العالم وعلى رأسها الدّول الكبرى الولايات الأمريكيّة، بريطانيا واليابان، لكن تعاني من عجز مع بعضها الآخر مثل مجموعة الدّول الآسيويّة، وعلى صعيد البلدان المنفردة تعتبر تايوان أكبر دولة تعاني الصّين من عجز في تعاملاتها معها تليها كوريا الجنوبيّة . يشير تركيب الصّادرات الصّينيّة إلى ارتفاع حصّة البضائع المصنّعة كالكيمياويات والنّسيج والآلات والمعدّات والتّجهيزات من هذه الصّادرات، مقارنة مع غيرها من البضائع الرئيسيّة الأخرى كالمواد الغذائيّة والمشروبات والزيوت...الخ، وبينما بلغت الصّادرات من المواد الأوّليّة 23.953 مليار دولار عام 1997، انخفضت في أيلول 2002 إلى 19.7 مليار دولار، أما الصّادرات من المواد المصنّعة فقد ارتفعت من 158.839 مليار دولار إلى212.7 مليار دولار خلال نفس الفترة. أما التّركيب السّلعيّ للواردات فيشير إلى ارتفاع قيمة الواردات من المواد المصنّعة ومن المواد الأوّليّة أيضا وذلك لمواجهة الطّلب المحليّ لغايات التّصنيع، فخلال نفس الفترة المذكورة ارتفعت الواردات من المواد المصنّعة من 113.75 إلى 177.2 مليار دولار، وارتفعت أيضا الواردات من المواد الأوّليّة من 28.62 إلى 35.2 مليار دولار. أنّ انفتاح الصّين على الخارج مارس تأثيرا بارزا على هيكلة الصّادرات والواردات الصّينيّة من حيث السّلع، فالصّادرات التّي كانت تتشكل من 43.3% من المواد الأوّليّة و56.7% من المواد المصنّعة عام 1983، انقلبت تركيبتها بشكل جذري، حيث أصبحت حصّة المواد الأوّليّة فيها لا تتعدى 7.9%، بينما قفزت حصّة المواد المصنّعة الى 92,1% في2003، وخلال نفس الفترة انتقلت حصّة المنتجات الزّراعيّة من الواردات من 27.1% إلى 17.63% وحصّة السّلع الصّناعيّة من الواردات من 72.8% إلى 82.4% .[1]

[1] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 144،143.

انخفضت التّجارة السّلعيّة الصّينيّة (الواردات بالإضافة للصّادرات)، من 33.2بالمائة من النّاتج المحليّ الإجمالي عام 2015 إلى 31.2بالمائة عام 2016 فيما أبرز التّقرير استحواذ السّلع الصّناعيّة على نحو93.7 بالمائة من إجمالي صادرات البضائع عام 2016 كما أنّ السّلع الصّناعيّة استأثرت بنسبة كبيرة من الواردات بنحو65 بالمائة من إجمالي الواردات عام 2017. [1]

أصبح النموّ المستقرّ للاقتصاد الصّيني قوّة دافعة رئيسيّة لنموّ الاقتصاد العالميّ. وفي الشّهور التّسعة الأولى لعام 2017،ازداد إجمالي حجم صادرات و واردات الصّين% ، مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2016. ووفقا لبيانات منظّمة التّجارة العالميّة، احتلّ حجم واردات الصّين 10.9% من حجم الواردات في العالم في 2017، بزيادة 0.7% مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2016،الأمر الذي يدفع انتعاش التّجارة العالميّة بشكل فّعال، وأصبح "الحزام والطريق" أكثر منتج عام دوليّ اقبالا.[2]

3 المؤشّرات المتعلّقة بالقطاع المالي:

1.3 ميزان المدفوعات :

1.1.3 الحساب الجاري :

عرف الحساب الجاري منذ بدايات القرن الحالي تسجيل فائض متتالي يرجع سببه الرئيسيّ الى قيمة الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة الكبيرة الداخلة الى الصّين والتّي فاقت قيمة الاستثمارات الصّينيّة بالخارج[3] وذلك ما يتّضح من خلال الجدول التالي :

جدول رقم(10) : تطوّر رصيد الحساب الجاري للصّين فترة 2000-2010 .

الوحدة: مليار دولار

السّنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصّادرات من السّلع والخدمات	279.6	299.4	365.4	485	655.8	836.9	1061.7	1342.2	1581.7	1333.3	1752.6
الواردات من السّلع والخدمات	250.7	271.3	328	448.9	606.5	712.1	852.7	1034.7	1232.8	1113.2	1520.5
الرصيد التّجاريّ (1)	28.9	28.1	37.4	36.1	49.3	124.8	209	307.5	348.9	220.1	232.1
صافي الدخل (2)	-14.7	-19.2	-14.9	-7.8	-3.5	-16.1	-5.4	7.9	17.7	7.3	30.4
صافي التحويلات الجاريّة (3)	6.3	8.5	13	17.6	22.9	25.4	29.2	38.7	45.8	33.7	42.9
رصيد الحساب الجاري (1+2+3)	**20.5**	**17.4**	**35.4**	**45.9**	**68.7**	**134.1**	**232.7**	**354**	**412.4**	**261.1**	**305.4**

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص145.

[1] تقرير ادارة السياسات التجارية و المنظمات الدولية، مراجعة السياسة الخارجية –جمهورية الصين الشعبية، قطاع التجارة الخارجية،2018،2018،ص5

[2] ياسمين عامر عبد الجبار الزبيعي، واقع مكانة الصين و مستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي(القيود و الفرص) ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، تخصص علوم سياسية، جامعة الشرق الاوسط 2018،ص 61.

[3] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سبق ذكره، ص 144.

فمن الجدول نلاحظ أنّ نموّ الفائض في الحساب الجاري خلال الفترة 2000- 2006 كان معدّلات غير مستقرة (15.1 % في بدايّة هذه الفترة إلى 73.5 % في نهايتها)، ويرجع السّبب إلى ميزان الدّخل الذي عرف عجزا متواصلا في هذه الدائرة بسبب ارتفاع تدفّقات الخارج في شكل أرباح للمستثمر الأجنبيّ، سجّل رصيد التّحويلات الجاريّة والبريد التّجاريّ فائضا بلغ أقصاه عام 2008 . [1]

وشهدت الصّين في الرّبع الرّابع فائضا في الحساب الجاري بلغ 130.2 مليار دولار، مع فائض بلغ 193.6 مليار دولار في تجارة السّلع. كما أظهرت البيانات أنّ تجارة الخدمات سجّلت عجزا قيمته 4.28 مليار دولار في الربع الأخير من عام 2020 .[2]

1.2.3 الحساب المالي :

عرف الحساب المالي منذ بدايات القرن الحالي تسجيل فائض متتال ويرجع سببه الرئيسيّ إلى قيمة الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة IDE الكبيرة الدّاخلة إلى الصّين والتّي فاقت قيمة الاستثمارات الصّينيّة بالخارج.[3]

وذلك ما يتّضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (11) :تطوّر الحساب المالي للصّين فترة 2000-2010 . الوحدة: مليار دولار

السّنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صافيIDE الخارج	-0.9	-6.9	-2.5	-0.2	1.8	11.3	21.2	17	53.5	43.9	60.2
صافي IDEالداخل	38.4	44.2	49.3	47.1	54.9	117.2	124.1	160.1	175.1	114.2	185.1
رصيدIDE	37.5	37.4	46.8	47.2	53.1	105.9	102.9	143.1	121.7	70.3	124.9
الأسهم	0	0.9	2.2	7.7	10.9	20.3	41.4	3.3	7.6	-	-
السندات	0	-20.3	-12.6	3.7	8.8	-25.3	-109	15.4	35.1	-	-

[1] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 144،145

[2] صحيفة رؤيا الاخباري، اقتصاد الصين،2021/02/20

[3] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سبق ذكره، ص 145

رصيد استثمارات المحفظة	-4	-19.4	-10.3	11.4	19.7	-4.9	-67.6	18.7	42.7	38.7	24
رصيد الاستثمارات الأخرى	-31.5	16.9	-4.1	-5.9	37.9	-4	13.3	-69.7	121.1 -	67.9	72.4
رصيد الحساب المالي	2	34.8	32.3	52.8	110.7	96.9	48.6	92	43.3	176.9	221.4

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص146.

نلاحظ من الجدول أنّ:

صافي الاستثمارات الصّينيّة بالخارج حتى 2007 سجّل معدّلات سالبة أحيانا ومنخفضة في أغلب الأحيان مقارنة ب IDE الدّاخل، ممّا يشير إلى ضعف هروب رأس المال الصّيني إلى الخارج، ويؤكد أنّ الصّين دولة جاذبة بشكل قويّ للاستثمارات المحليّة والأجنبيّة، وتجدر الإشارة إلى أنّ استثمارات الصّين بالخارج تنامت في السّنوات الأخيرة حيث أصبحت الصّين تحتل المرتبة 16 من بين الدّول المستثمرّة بالخارج حسب CNUCED، والمرئيّة الأولى من بين الاقتصاديات النّاشئة مع روسيا، لكن رغم ذلك فيبقى صعود هذه الاستثمارات ضعيفا، حيث أنّها لا تشكّل سوى 13% من نظيرتها في فرنسا، ولم تشكّل في نهايّة 2009 سوى 4.9 % من PIB الصّيني و2 % فقط من التّشكيل الخام لرأس المال الثّابت.[1]

2.3 الاحتياطات الدّوليّة وسعر الصّرف:

1.2.3 الاحتياطات الدّوليّة:

أدى فائض التّجاريّ للصّين مع أغلب الدّول التّي تتعامل معها تجاريًا وتدفّقات IDE التّي بلغت 15 مليار دولار شهريّا إلى ارتفاع كبير في احتياطيات الاقتصاد الصّيني من العملة الصعبة.[2]

كما يوضّحه الجدول التالي:

جدول رقم(12): تطوّر احتياطات الصّرف بالصّين .

السّنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
احتياطات الصّرف	**166**	**212**	**286**	**403**	**610**	**819**	**1066**	**1528**	**1946**	**2399**	**2847**

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص148.

[1] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سبق ذكره، ص ص147،146

[2] نفس المرجع ، ص 147

وخلال 2011 واصلت احتياجات الصّرف تصاعدها حيث بلغت نهاية مارس 2011 مقدار 3045 مليار دولار. وفيما يخصّ توظيف هذه الاحتياطات، خصّصت الصّين جزءًا منها في شراء سندات الخزينة الأمريكيّة بمقدار 174.4 مليار دولار الاّ أنّ الصّين تهدف من خلال تمويلها لعجز شريكها القويّ (الولايات الامريكيّة المتحدة)الى تحقيق مستويات منخفضة من سعر الفائدة من أجل دعم الاستهلاك الأمريكي، لاسيما استهلاك المنتجات المستوردة التّي تسيطر عليها الصّين.[1]

2.2.3 سعر الصّرف:

تتّبع الصّين نظام سعر الصّرف الثّابت لعملتها "اليوان" أوالرنمنبي Renminbi بمعدّل 8.27 يوان للدّولار الواحد، ويتقلّب هذا المعدّل من 8.276 إلى 8.280 يوان للدّولار الواحد.

يسجّل أنّه منذ 1994 عملت الصّين على تخفيض سعر صرفها بشكل متتابع، وهوما سبّب لها مشاكل مع دول كاليابان والولايات المتحدة الأمريكيّة.[2]

جدول رقم (13) :تطوّر سعر الصّرف اليوان مقارنة بالدّولار.

السّنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الصّرف/$1	8.28	8.28	8.28	8.28	8.28	8.19	7.97	7.6	6.95	6.83	6.77

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.2013،ص149.

ويمارس الفائض التّجاريّ الكبير للصّين لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكيّة(من جهة، والتدفّق الكبير الداخل من IDE من جهة أخرى) ضغوطا كبيرة على زيادة النقود الصّينيّة، لاسيما في ظلّ فرض الصّين إلزاميّة تحويل الاستثمارات المباشرة الأجنبيّة فورا إلى رنمنبي(RMB)، ولكن البنك المركزي استطاع امتصاص الفائض بدون صعوبة حيث يشتري ملايير من اليوان، ويقترض من السّوق المصرفي لامتصاص العملة الزائدة وتفادي التضخّم في الأسعار، بالإضافة الى رفع الاحتياطيّ الالزاميّ عدة مرات[3].

4. النّظام المصرفيّ:

انّ القطاع المصرفيّ في الصّين لم يخرج عن مسار التطوّر الذي عرفته باقي القطاعات الاقتصاديّة في الصّين، فقد انتقل من "نظام" بنكيّ أحاديّ، إلى نظام مصرفيّ متعدّد المستويات)، لكنّ الوصول إلى الوضع الرّاهن كان ناتجا عن سياسة إصلاحيّة اختارت التدرّج كمفتاح أساسيّ لتطوير وتحديث القطاع، فقبل أن تشرع الصّين في

[1] عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 148 ،149 .

[2] نفس المرجع ، ص149.

[3] نفس المرجع ،ص149.

الاصلاحات لاقتصاديّة في عام 1979،الأنشطة البنكيّة كان مسيطر عليها من قبل المؤسّسات المملوكة للدّولة، وتلعب الدّولة دور محوري في تمويل أنشطتها كل سنة، بواسطة مكاتب التّخطيط التّي تتولّى منح الميزانيات، وتحديد الأهداف، وكان النّظام البنكيّ يختزل في البنك الشّعبيّ للصّين، والى حدود 1984 نظام التّقنين المالي لازال مجال جنيني، يتسم بسوء التّنظيم فالإشراف المالي يتم بشراكة بين عدة أجهزة، وعلى العموم، فانّ التحوّل الأساسيّ بعد 1978 هو التحوّل من الأحاديّة إلى التعدديّة.[1]

سجّل القطاع المصرفيّ الصّينيّ في الوقت الرّاهن نموّا سريعا مواكبا للنموّ الاقتصادي الذي سجّله الاقتصاد الصّيني، وهو ما جعل من النّظام المصرفيّ في الصّين من بين الأكبر في العالم، وخاصّة في علاقته بـ GDP،وهذا التوسّع الهائل للقطاع المصرفيّ ناتج عن عدة عوامل[2]:

- نموّ استثنائي في إذخار الأسر، ففي أقل من 3 عقود انتقل من 6% من(GDP) سنة 1978،إلى أزيد من 60% في 2010.
- معدّل إذخار مستقر ومستمر للأسر الصّينيّة، يمثل حوالى25% من الدخل السّنويّ للفرد.
- انعدام الأسواق المالية حتى حدود التسعينات، دفع بجزء كبير من الادّخار المتاح للأسر باتجاه الودائع البنكيّة.
- مراقبة حركة رؤوس الأموال ساهمت في تعزيز الادّخار بداخل البلد.

المطلب الثّاني : الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة

يعدّ تبني الصّين لنظام الانفتاح الاقتصادي والتّجاريّ وتشجيع الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة واحدا من أبرز انجازات مرحلة الانفتاح الاقتصادي حيث تصاعد معدّل تحرير التّجارة في الصّين وتشجيعها للاستثمارات الأجنبيّة المباشرة منذ تسعينات القرن العشرين، وفي ظلّ العولمة الاقتصاديّة زادت درجة التنافسيّة الانتاجيّة لدى الصّين وانعكست بصورة إجمالية على المنتجين والمستهلكين، تطوّر حجم التّجارة بين الصّين والدّول العربيّة من 14.7مليار دولار عام 2001 الى 145.5 مليار دولار عام 2010 [3] .

ويمكن القول أنّه توجد مجموعة من العوامل التّي تكمن وراء النّهضة الصّينيّة، وهي اجراء اصلاحات عمليّة في اطار السّوق، وخلق المنافسة ما بين الحكومات المحليّة في الصّين لجذب الاستثمارات وتطوير البنيّة الأساسيّة وبيئة الأعمال، تقويّة وتدعيم السّوق المحليّ والاندماج مع الاقتصاد العالمي.[4]

---

[1] طارق ليساوي، مقال عن تجربة الصين في اعادة هيكلة الصناعة المصرفية.. توظيف ادوات السياسة النقدية لدعم الاقتصاد و تحقيق التنمية، صحيفة رأي اليوم،2019/08/27.

[2] نفس المرجع.

[3] سالي نبيل شعراوي، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[4] نفس المرجع،ص214 .

قسّمت مسيرة تطوّرات استثمارات الصّين الأجنبيّة قبل أكثر من 30 عاما بناء على خصائصها التّاريخيّة، الى 3 فترات 1979-1989 فترة تخطيط الدّولة وادارة الحكومة لاستثمارات الصّين الأجنبيّة ومن عام 1990-1999 مرحلة التحوّل في أسواق الصّين الخارجيّة، من 2000-2009 مرحلة التطوّر السّريع في الاستثمارات الخارجيّة نتيجة لاستراتيجيّة الخروج والانضمام الى منظّمة التّجارة العالميّة وتتمتع مسيرة تطوّر استثمارات الصّين الأجنبيّة بأربع سمات رئيسيّة تشمل: الانتقال من نظام التّخطيط الى نظام اقتصاد السّوق، والانتقال بشكل تدريجي من صناعات ذات مستوى متدنّي الى التوسّع في الصّناعات الفاخرة عالية الجودة، والانتقال من نقص الخبرة في مجال الاستثمارات الأجنبيّة الى التمتّع بالخبرات المتراكمة الغنيّة .[1]

جدول رقم (14): تغيّر في معدّلات التدفّق وأرصدة الاستثمارات الخارجيّة المباشرة في الصّين من 1981-2012.

الوحدة: مليون دولار.

العام	معدّلات تدفّق الاستثمارات الخارجيّة المباشرة	معدّلات تدفّق عمليات الدمج والاستحواذ بالخارج	أرصدة الاستثمارات الخارجيّة المباشرة
1981	-	-	39.36
1982	44	-	44
1983	93	-	137
1984	134	-	271
1985	629	-	900
1986	450	-	1350
1987	645	-	1995
1988	850	16.5	2845
1989	780	202.1	3625
1990	830	60.3	4455
1991	913	3.2	5368
1992	4000	572.2	9368
1993	4400	484.7	13768
1994	2000	307	15768
1995	2000	249.1	17768

[1] ونغ جانغ خونغ، التنين يحلق(دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية)،ترجمة: حميدة محمود فرج، دار صفصافة للتوزيع و النشر و الدراسات، الجيزة، مصر ،الطبعة الاولى،2016،ص14.

1996	2114	451.4	19882
1997	2562.49	798.8	22444.49
1998	2633.807	1276.8	25078.3
1999	1774.313	101	26852.61
2000	915.777	470	27768.39
2001	6885.398	452.435	34653.79
2002	2518.407	1046.515	37172.19
2003	2854.65	1646.524	33222.22
2004	5497.99	1125.11	44777.26
2005	12261.17	5278.97	57205.62
2006	21160	14904.29	73330
2007	22468.86	6300	95798.86
2008	52150	30200	147948.9
2009	48000	19200	229600
2010	68810	29700	317210
2011	74650	27200	424781
2012	87800	27600	531940

المصدر: ونغ جانغ خونغ، التنين يحلق(دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية)،ترجمة: حميدة محمود فرج، دار صفصافة للتوزيع و النشر و الدراسات، الجيزة، مصر، الطبعة الاولى،2016،ص ص،15 16.

جدول رقم (15):الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة غير التّجاريّة بالصّين من 1979-1989.

الوحدة :مئة مليون دولار.

العام	عدد شركات في نهايّة العام	أجمالي قيمة الاستثمارات التراكميّة في نهايّة العالم	قيمة رؤوس الأموال التراكميّة التّي شارك بها الجانب الصّيني من بين القيمة الإجمالية في نهايّة العام
1979	4	0.0121	0.0053
1980	17	0.692	0.317
1981	30	0.76	0.342
1982	48	0.82	0.372

1983	66	1.012	0.46
1984	113	2.04	1.27
1985	189	2.96	1.97
1986	221	4.07	2.30
1987	345	17.80	6.40
1988	524	18.98	7.15
1989	645	22.23	9.51

المصدر: ونغ جانغ خونغ، التنين يحلق(دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية)،ترجمة: حميدة محمود فرج، دار صفصافة للتوزيع و النشر و الدراسات، الجيزة، مصر، الطبعة الاولى،2016،ص 22.

وعلى الرغم من أنّ نصيب الاستثمار الأجنبيّ المباشر على مستوى إجمالي الاستثمارات الداخليّة في الصّين لم يكن ملحوظا بشكل واضح نسبيا الا أنّه أدّى دورا حاسما في تنميّة الاقتصاد ؛سواء اتّخذ شكل الاستثمارات الأجنبيّة المشتركة أو المشاريع الاستثماريّة الأجنبيّة الأخرى التّي قامت بتوظيف مواردها بكفاءة لتدرّ عليها عائدات بمعدّلات كبيرة تضاف الى رأس مالها، ولتنتج جزءا كبيرا جدا من الصّادرات الصّناعيّة في الصّين .[1]

يواصل الاستثمار الأجنبيّ المباشر تدفّقه في الصّين بمعدّل متزايد، وذلك في الأساس لتنميّة قدرة الصّناعة على التّصدير، وعلى نحو متزايد أيضاً لتلبيّة الطّلب المحليّ، وفي عام2017 استطاعت الصّين جذب 136.3 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبيّة، وكان مجموع ما تدفّق على الصّين من استثمارات أجنبيّة منذ الانفتاح الاقتصاديّ عام 1978 وحتىّ 2010 نحو587.8 مليار دولار أمريكيّ، ارتفع الى تريليون و354.4 مليار دولار عام 2016، وتستثمر الشركات الأجنبيّة في الصّين في المقام الأوّل للإفادة من انخفاض تكلفة القوى العاملة، ومن المكاسب متزايدة الأهميّة بالنّسبة للصّين فرصة لنقل ثمار جهود البحث والتّطوير، عن طريق نقل التقنيّات الجديدة الكامنة في الأجهزة والعمليّات، وتأثيرات النّماذج التطبيقيّة، وانتقال المديرين والعاملين، والضّغوط التنافسيّة، والروابط التقنيّة التّي تنشأ بين الشّركات الأجنبيّة وموردیها والشّركات التّابعة لها، وقد بدأت الشركات الصّينيّة تعمل في صورة عقود تحتيّة، ثم أصبحت مورداً للشركات الأجنبيّة، حتى أصبحت هي نفسها التّي تقوم بتصنيع المنتجات النهائيّة للأسواق العالميّة تصدر الصّين اليوم للعالم الحاسبات الآلية والقاطرات ذات السّرعة العالية، والسيّارات، والطّائرات، والمفاعلات النوويّة وغير ذلك، وتستأثر الصّين بميزة هامة تسمح لها بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة، وهي انخفاض تكلفة ساعة العمل المعبّر عنها بالدّولار الأمريكي، وطبقا لبعض الإحصاءات التّي

[1] جي روتيد ، نافدة على الاعمال في الصين (استراتيجية الاستثمار و الدخول الى الاسواق الصينية)،ترجمة: مجدي صابر محمد ،ايناس الوكيل،2020،ص38.

أصدرتها احدى الشّركات دوليّة النشاط العاملة في الصّين، فانّ تكلفة ساعة العمل تقل في الصّين بنحو 80 مرّة عن نظيرتها في البلدان الغربيّة، مما يعدّ رقماً قياسياً لأقل تكلفة ساعة عمل في العالم[1].

يوضّح الجدول التّالي تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر الى الصّين خلال الفترة 2000-2017 :

جدول رقم (16): تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر الى الصّين خلال الفترة 2000-2017.

الوحدة: مليون دولار.

السنة	الاستثمار الأجنبيّ المباشر (بالمليون دولار)
2000	40772
2001	46846
2002	52743
2003	53505
2004	20230
2005	72406
2006	72715
2007	83521
2008	108312
2009	95000
2010	114734
2011	123985
2012	121080
2013	123911
2014	128500
2015	125610
2016	123710
2017	126320

المصدر: جي روتيد ، نافدة على الاعمال في الصين (استراتيجية الاستثمار و الدخول الى الاسواق الصينية)،ترجمة: مجدي صابر محمد ،ايناس الوكيل،2020،ص39.

[1] احمد فاروق عباس ،التجربة التنموية في الصين ..الواقع و التحديات ،المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، كلية التجارة، جامعة الازهر، العدد3،2019،ص 564.

عملت الصّين على تطوير أداء الاطار المؤسّسيّ للاستثمار في الصّين وذلك من خلال توفير هيكل مؤسّسيّ لتشجيع الاستثمار المباشر كالتالي[1]:

- وزارة التّجارة الصّينيّة: تتكون هذه الوزارة من 28 قسم، منها قسم خاصّ بإدارة الاستثمار الأجنبيّ وكالة تشجيع الاستثمار :CIPA هذه الوكالة لا تقدم للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الصّين فقط، بل تقدم أيضا خدمات للشّركات الصّينيّة للاستثمار في الخارج.
- وكالة تشجيع الاستثمار:IPAs عددها 31 وكالة تعمل بالتّنسيق مع وكالة تشجيع الاستثمار ومع الوزارة الوصيّة فهي مكلّفة بخامة المستثمرين ضمن الاقليم الخاص بها.
- المجلس الصّيني لتشجيع الاستثمار الدّوليCCIIP :تأسس في 2006 من قبل مجلس الدّولة، يتكون من وكالات تشجيع الاستثمار والخبراء الصّينيين والأجانب البارزين في مجال تشجيع الاستثمار فهو يعبّر عن هيئة استشاريّة لتشجيع الاستثمار.

وظلت الصّين أكبر متلقّي للاستثمار الأجنبيّ المباشر بتحرّكات استثماريّة ضخمة في البنوك الصّينيّة وهذا استنادا على ما تم دراسته.

المطلب الثّالث : الصّناعة ودورها في الاقتصاد الصّيني

منذ أن بدأت الصّين تطبيق سياسة الاصلاح والانفتاح، أولت الحكومة الصّينيّة اهتماما بالغا بتغيير الأنّماط التقليديّة للنموّ الاقتصادي، وبحلول القرن الواحد والعشرين، دعت الحكومة المركزيّة الى اتّخاذ طريق التّصنيع الجديد، واستخدام التّصنيع لتعزيز مجال تكنولوجيا المعلومات.[2]

في السّنوات الأخيرة، حازت الصّناعات المبتكرة اهتماما بالغًا في جميع أنحاء العالم، حيث شهدت صادراتها ارتفاعًا كبيرًا، وزاد معدّل نموّها في الدّول النامية عن الدّول المتقدّمة، فمنذ عام 2003 حتّى عام 2008، بلغ معدّل النموّ السّنويّ لصادرات الصّناعات المبتكرة 11.5% في الدّول المتقدّمة، و13.55% في الدّول الناميّة، ومن الملاحظ عدم زيادة معدّل نموّ صادراتها بالصّين عن مستوى الدّول المتقدّمة فحسب، بل زاد أيضا عن مستوى الدّول النّامية، محقّقا نسبة بلغت 16.92%، وبحلول عام 2008،بلغت الحصّة السوقيّة لصادرات هذه الصّناعات 20%، إلاّ أنّ أبرز المشكلات الهيكليّة تكمن في انخفاض القدرة التنافسيّة للصّناعات المبتكرة بشكل كبير، بحيث تنخفض عن القدرة التنافسيّة للسّلع والمنتجات المبتكرة، أما فيما يتعلّق بالسّلع المبتكرة، فقد نجد انخفاض حصّة الكتب والصّحف والأفلام والتّصاميم في الأسواق الدّوليّة، وبالأخصّ انخفاض القدرة التنافسيّة لمنتجات الأفلام[3]. (أنّظر جدول رقم 17).

---

[1] كريمة فرحي، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين؛ تركيا؛ مصر؛ الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، جامعة الجزائر -3-،2013،ص ص 250،251.

[2] جانغ تشي تزه، تطور الصناعة الصينية (الاستراتيجية و التحديات)،ترجمة: ايريني حنا شكري، دار صفصافة للنشر و التوزيع و النشر و الدراسات، الطبعة الاولى،2018،ص ص 11،12.

[3] نفس المرجع ،ص ص 26،27.

جدول رقم (17):تغير مؤشرات القدرة التنافسية التجارية للصناعات المبتكرة.

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإعلان وأبحاث السوق واستطلاعات الرأي	−0.028	0.030	0.0971	0.201	0.204	0.177	0.063	0.083
خدمات البحث والتّطوير	−0.343	–	–	–	–	–	–	–
الخدمات الشخصيّة والثقافيّة والترفيهيّة	−0.527	−0.350	−0.621	−0.069	0.061	0.345	0.242	−0.482
الخدمات السمعيّة البصريّة وما يتعلق بها	−0.527	−0.0350	−0.0621	−0.069	0.061	0.345	0.242	−0.482
كافة السّلع المبتكرة	0.833	0.840	0.855	0.866	0.871	0.856	0.866	
الأعمال الفنيّة	0.748	0.777	0.767	0.798	0.808	0.833	0.845	
الأفلام	−0.736	−0.850	−0.943	−0.985	−0.977	−0.988	−0.992	
التصاميم	0.905	0.913	0.924	0.928	0.929	0.922	0.915	
تصميم الألعاب	0.946	0.924	0.939	0.944	0.957	0.950	0.943	
وسائل الاعلام الجديدة	0.672	0.702	0.814	0.897	0.880	0.821	0.924	
تسجيل وسائل الاعلام	−0.650	−0.547	−0.573	−0.640	−0.416	–	–	
الموسيقى (أقراص مدمجة وشرائط)	−0.469	−0.534	−0.6894	−0.771	−0.783	−0.371	−0.387	
النشر	0.279	0.259	0.429	0.424	0.541	0.610	0.637	
الكتب	0.616	0.656	0.733	0.742	0.766	0.795	0.830	
الصحف	−0.904	−0.895	−0.755	−0.826	0.121	0.400	0.297	
التحف	0.223	0.093	0.127	−0.036	0.0354	0.208	−0.502	
فن الرسم	0.918	0.921	0.889	0.946	0.944	0.882	0.854	
التصوير	0.0350	0.217	0.071	0.209	−0.052	0.415	0.516	
فن النحت	0.988	0.987	0.984	0.983	0.981	0.984	0.984	

المصدر: جانغ تشي تزه، تطور الصناعة الصينية (الاستراتيجية و التحديات)،ترجمة: ايريني حنا شكري، دار صفصافة للنشر و التوزيع و النشر و الدراسات، الطبعة الاولى،2018،ص 28.

وقد تطوّرت الصّناعات الصّينيّة في مجال علوم الحياة والفضاء والمعلومات وأشعّة اللّيزر والطّاقة والتّكنولوجيا البحريّة، حيث أنتجت الصّين خلال 20 عام حوالي 1800 براءة اختراع صينيّة في مجالات متعددة، وخاصة

مجالات الأدوية والطبّ والكمبيوتر والانتاج الزّراعيّ وعمل فيها أكثر من 150 ألف عامل صيني[1]،وكذلك صناعة السيّارات ومعدّات النّقل المختلفة كالقاطرات والسّكك الحديديّة والسّفن، والمنتجات الاستهلاكيّة كالاحذية والألعاب والالكترونيات، وأجهزة الاتّصال السلكيّة واللاّسلكيّة، وبذلك فإنها موطن صناعيّ عالميّ. [2]

و للصناعة دور كبير في النمو الاقتصادي في الصين يتمثل فيما يلي[3] :

- تساهم الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي للصين و حتى قبل عملية الاصلاح نهاية السبعينات حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي من الصناعة اعلى مستوياته في جانفي2019 رغم تذبذب مستوياته في 2018.
- تسجيل معدلات نمو اقتصادية عالية فقد كان هناك تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد في الصي .
- ساعدت على رفع النمو في القطاعات الاخرى مثل الزراعة ، و قطاع الخدمات.

المطلب الرابع : تحدّيات وعقبات الاستراتيجيّة التّنمويّة الصّينيّة

هناك العديد من التّناقضات والمشاكل والتحدّيات التّي تراكمت على مدار أربعين سنة من التّنميّة والتّطوير السّريع والمتواصل في الصّين، منها على سبيل المثال صعوبة استمرار النّمط التّقليديّ للتنميّة الاقتصاديّة واسعة الامتداد، واتّساع الفجوة بين الأثرياء والفقراء، والتّدهور البيئيّ، تكاثر ظاهرة الفساد وغيرها من المشكلات المتمثّلة فيما يلي:[4]

1. **النّزاع بين الحكومة المركزيّة والأقاليم:**

حقّقت تجربة المناطق الاقتصاديّة الخاصة نجاحا كبيرا في الصّين، الا أنّ هذه التجربة كما قدّر لها لم تمرّ دون سلبيات، كان أبرزها محاولة حكّام الأقاليم ومسؤوليها بعد النّجاحات المذهلة لمناطقهم الاقتصاديّة مجادلة المركز في حدود صلاحيّاتهم، وقد ذهب بعضهم إلى التنصّل من الالتزامات الماليّة لمناطقهم تجاه المركز، في وقت بدا فيه حكام بعض المناطق الغنيّة غير متحمّسين لدفع أموال لتنميّة بقيّة مناطق الصّين الفقيرة، وتعود بداية صراع الأقاليم مع المركز إلى الفترة 1990-1994 ، وكان قد اكتمل في هذه الفترة نقل الصلاحيّات التنفيذيّة في مجال الاقتصاد والتّجارة الخارجيّة من الوزارات المركزيّة كوزارة التّجارة الخارجيّة إلى السّلطات الإقليميّة والبلديّة، وتمثّلت أبرز مظاهر هذه العمليّة في انشاء مناطق اقتصاديّة خاصة تهدف إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبيّة ، ومع تدفّق الأموال أخذت سيطرة المركز في بكين على القرارات الاقتصاديّة بالتقلّص، والانتقال إلى الهيئات الإقليميّة ورجال الأعمال المحليّين، بالإضافة إلى المغتربين الصّينين ورجال الأعمال الأجانب، وقد وصلت حدّة النّزاع بين المركز والأقاليم في بعض الأحيان إلى حد رفض السّلطات المحليّة تقديم المعلومات حول إمكانيّاتها الاقتصاديّة.

[1] رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية اتجاه افريقيا(العلاقات الصينية-السودانية نموذجا 2000-2010)،ص 38.

[2] https://mawdoo3.com/معلومات_عن_الصناعة_في_الصين

[3] يسرا محمود الدمرداش، مرجع سبق ذكره، ص ص 16،17.

[4] احمد فاروق عباس، مرجع سبق ذكره ،ص ص 568 ،569.

2. الشّره الشّديد للمواد الأوّليّة والطّاقة :

اتّسمت عمليّة النموّ في الصّين بارتفاع واستمرار كثافة استخدام المواد الأوّليّة، ولاسيما المعادن (أي تنامي حجم المعادن المستهلكة لكل وحدة من النتائج) وهذا هو الوضع الطبيعيّ في مرحلة التّصنيع السّريع، حيث تكون المعادن مطلوبة بشكل متزايد كمدخل من مدخلات أنشطة الصّناعة التّحويليّة المتناميّة، بما في ذلك انتاج السّلع الاستهلاكيّة المعمرّة اللاّزمة لتلبيّة الطّلب المتزايد، ولبناء المساكن والبنية التحتيّة الماديّة، وعند نقطة معينة تبدأ كثافة الاستخدام هذه في التّباطؤ، بينما تزداد أهميّة قطاع الخدمات، ويسهم في حصّة متزايدة في الاقتصاد، ويوجد سبب رئيسي لزيادة كثافة استخدام المعادن في الصّين، يتمثّل في أنّ التّصنيع السّريع والنموّ، إلى جانب التحوّل الحضريّ قد تم بدعم من ارتفاع معدّلات الاستثمار في رأس المال الثّابت وخاصة في البنيّة الأساسيّة والتشييد.

وقد أصبحت الصّين أكبر مستهلك للطّاقة في العالم بدءا من 2010، حيث ارتفعت حصتها في استهلاك الطاقة الأوّليّة على الصّعيد العالميّ من 8% في عام 1990إلى 20% عام 2010 ، والفحم هو المصدر الرّئيسيّ للطّاقة في الصّين، وان كان من المتوقع أن تتراجع حصّة الفحم في إجمالي استهلاك الطاقة في الصّين مع التحوّل إلى مصادر أنظف للطّاقة، ومن المتوقّع أنّ يظلّ النّفط في الأجل المتوسّط هو المصدر الرّئيسيّ للطّاقة في النّقل، وسيستمرّ الطّلب على النّفط في الازدياد بالتوازي مع زيادة الطّلب على السيّارات في الصّين، وقد كان الطلب على النفط من البلدان الناميّة بقيادة الصّين والهند هو القوّة المحرّكة لأسواق الطاقة العالميّة في العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين .

3. تدهور وتلوّث البيئة:

لقد كان تلوّث الهواء أحد أخطر النّتائج وبالعقود الثّلاثة الأخيرة من التحوّل والنموّ الاقتصاديّ في الصّين. مع أنّ الحكومات الصّينيّة –الفيدراليّة، والإقليميّة، والبلديّة– قد قامت بجهود كبيرة في هذا المجال، وقد تحسّنت جودة الهواء بحسب بعض المقاييس، إلاّ أنّ هذا الأمر يظلّ مشكلة خطيرة : تتجاوز تركزت الملوّثات المعايير التّي توصي منظمة الصحة العالميّة(world Health Organization [who]) بعدم تخطّيها في كلّ منطقة حضريّة رئيسيّة تقريبا. التكاليف الكبيرة لتلوّث الهواء تدفعها التّأثيرات الصحيّة والخسارة في انتاجيّة القوى العاملة، التّي سجّلت نسبة 6,5 % من اجماليّ النّاتج المحليّ (Gross Domestic Product [GDP]) للصّين في كل عام من الفترة الممتدّة بين الأعوام 2000و2010، وتتصاعد مع اتّجاه سكّان الصّين إلى الطّابع الحضريّ والانتاجيّة بشكل متزايد. لقد كانت الحكومة الصّينيّة آخر بتنفيذ إجراءات في سياسات مكافحة تلوّث الهواء، مشابهة لتلك التّي تعتمدها اقتصادات صناعيّة أخرى:

- دعم استخدام أنواع الوقود أو فرضه مثل الغاز الطبيعي، والوقود النوويّ وأنواع الوقود المتجدّد التّي تنبعث منها ملوثات هواء أقل عند الاحتراق من تلك التّي تنبعث من الفحم .

- فرض إلغاء المركبات الآلية، والغلاّيات، وغير ذلك من الأجهزة التّي تنبعث منها مستويات عالية من الملوّثات .
- فرض تركيب أجهزة لمكافحة التلوّث على المصادر الثّابتة الرئيسيّة والمركبات الآليّة .

وإذا كان للصّين أنّ تحسّن جودة الهواء في المناطق الحضريّة إلى النّقطة التّي لا تتجاوز بها الملوّثات المستويات المضرّة بالصّحة البشريّة، فسيكون من الضروري تنفيد سياسات مثل هذه بشكل عنيف. لكن لهذه السّياسات تكاليف. الغرض من هذه الدّراسة هي تقييم التّكاليف المحتملة لاعتماد إجراءات إضافيّة موسّعة لمكافحة التلوّث، بالمقارنة مع منافع التحسّن في جودة الهواء صمّمت هذه الدّراسة بحيث تساهم في النّقاش المتعلّق بهذه الاجراءات، والذّي يجري في أوساط الحكومة الصّينيّة، والرأي العام الصّيني، وغير ذلك من الجهات المعنيّة في الصّين وأماكن أخرى.[1]

4. مشكلة الهجرة من الرّيف إلى المدن:

كان من نتائج تحديث ومكينة الزراعة في الصّين تعريض عشرات الملايين من العمّال الزّراعيّين لخطر فقدان العمل، وتحاول الحكومة الحدّ من الهجرة بانتهاج سياسة تهدف لتوزيع التجمّعات الحضاريّة على عدّة أمكنة عوضا على تجمعها في مكان واحد ومع ذلك فقد تدفّقت الهجرة نحو المدن بكيفيّة لم تتمكّن معها الدّولة من مراقبتها ولا التحكّم فيها ففي عام 2003 بلغ سكّان شنغهاي على سبيل المثال 16 مليون نسمة وجد منهم 3 ملايين من المهاجرين غير المعلنين رسميّا.

وفي بداية الثمانينات بلغ عدد المهاجرين الرّيفيين نحو30 مليونا، وارتفع العدد إلى 50 مليون عام 1993 (24 مليون فلّاح تركوا حقولهم في العام السّابق 1992 كما ذكر وزير الصّناعة الصّيني وقتها)، وفي عام 2000 تراوح عددهم ما بين 130 _ 140 مليونا، ولا يزال المهاجرون يخضعون في الأغلب لتمييز حقيقيّ فبعض الوظائف (منشآت القطاع العام والخدمات العامّة) مغلقة أمامهم، ويشغل أغلبهم بالأعمال الشاقّة وسيّئة الأجور، والتّي يأنف أبناء المدن من ممارستها مثل البناء وأغلب المهن البسيطة، ولا يمكنهم الاستفادة من الخدمات الاجتماعيّة وخاصة من المؤسّسات التعليميّة والضّمان الاجتماعيّ.[2]

[1] كيث كرين، جيمين ماو، تكاليف السياسة المختارة لمعالجة تلوث الهواء في الصين، نشر بواسطة مؤسسةRand ،2015،ص7

[2] احمد فاروق عباس، مرجع سبق ذكره، ص 570 .

المبحث الثّاني: أثر الاستراتيجيّة الصّينيّة التّنمويّة على الجزائر

المعروف بأنّ للعلاقات الصّينيّة الجزائريّة امتدادا تاريخيّاً مرتبطاً بمواقف سياسيّة من كلا الطّرفين، وحتى ببعض المبادئ المتأصّلة كرفض التدخّل في الشّؤون الدّاخليّة للدّول، دون أن ننسى مسار الأحزاب الشيوعيّة، لكن يعتبر فيروس كورونا طريقاً جديدا للصّين من أجل بسط نفوذها، فلقب القوّة الاقتصاديّة لا يكفيها وقد آن الأوان لبزوغ الصِدامات الإيديولوجيّة ومعارِك القيم، هل نحن بصدد كونفوشيوسيّة جديدة؟ مذهب سياسيّ جديد يتداخل مع الأفكار الشيوعيّة ولا يأخذ الطّابع السلميّ في كل شيء بل يتجاوزه ليفرض منطق المصلحة حتى لو لم يتضمّن في سياقه المساواة.

المطلب الأوّل: أبعاد العلاقات الصّينيّة الجزائريّة

1. البعد السّياسيّ في العلاقات الصّينيّة الجزائريّة:

جمعت المواقف المشتركة في الكثير من القضايا الدوليّة بين الصّين والجزائر كمسألتّي تايوان وحقوق الانسان، كما ساعدت عودة الجزائر إلى السّاحة الدوليّة بعد العشريّة السّوداء على تعزيز العلاقات بين البلدين حيث أكّد الرّئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" في زيارته للصّين سنة 2000 على ضرورة التّنسيق الدّوليّ لمحاربة الإرهاب وتدعيم الشّراكة الاقتصاديّة بين بكين والجزائر. لقد توالت الزّيارات الرّسميّة في السّنوات التّالية، حيث زار الرّئيس الصّينيّ "هوجين تاو" الجزائر في سنة 2004 وأكّد بدوره على رغبته في إقامة علاقات استراتيجيّة مع الجزائر. وفي سنة 2006 حضر الرّئيس الجزائريّ قمّة بكين للمنتدى الافريقيّ حيث وقّع مع الرّئيس الصّينيّ اتّفاقيّة التّعاون الاستراتيجيّة والتّي مهّدت لمرحلة جديدة من التّعاون الكثيف بين البلدين خاصّة في المجال الاقتصاديّ.[1]

2. البعد الاقتصاديّ في العلاقات الجزائريّة الصّينيّة :

أسفر تصاعد القوّة الاقتصاديّة للصّين عن تدعيمها لعلاقاتها مع الجزائر للاستفادة من كلّ الفرص الاقتصاديّة التّي تقدّمها هذه الدولة. وسعت الجزائر من جهتها منذ انفتاح اقتصادها الذّي تزامن مع صعود القوّة الصّينيّة على تدعيم العلاقات مع إمبراطوريّة الوسط وخاصة في المجال الاقتصاديّ للاستفادة من المزايا التّي تقدّمها هذه الدّولة في مجال التّكنولوجيا والخبرات ممّا سهّل إنشاء فضاءات متزايدة للتّعاون بين البلدين خاصّة في مجال الاستثمار، البناء، العمالة، والتّجارة[2].

[1] طيب جميلة ،العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة (العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا) ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس العدد الاول،2018.

[2] نفس المرجع .

3. البعد الاجتماعيّ والثقافي في العلاقات الصّينيّة الجزائريّة:

تجمع الصّين بالجزائر علاقات ثقافيّة واجتماعيّة ترتكز على علاقات الصّداقة التّاريخيّة بين البلدين، اذ وقّع البلدان نحو20 اتفاقيّة والتّبادل في مجالات الثّقافة والتّعليم والرّياضة والاعلام، في أغسطس 2002، وقّع البلدان "البرنامج التّنفيذيّ للاتّفاقيّة الثّقافيّة"؛ حاليّا يدرس أكثر من 20 طالبا جزائريّا في الصّين.

وفي الفترات الأخيرة، أقامت الصّين معارض كثيرة في الجزائر مثل "معرض الصّين الجميلة لفن التّصوير الفوتوغرافي"، المعرض الصّينيّ للصّور الفوتوغرافيّة للتّراث العالميّ بالصّين. كما نفّذت الصّين العديد من المشاريع الثقافيّة في الجزائر على غرار مشروع داراوبرا الجزائر.

ولقد أسفر تطوّر العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين عن زيادة عدد المهاجرين الصّينيين في الجزائر أكثر من أيّ وقت مضى، وباتت بلدان تضم العدد الأكبر من العمال الصّينيين في افريقيا. اذ تشير الاحصائيّات الى تمركز العمّال الصّينيّين في عدد قليل من الدّول الافريقيّة ولقد اعتبرت الجزائر وأنجولا في سنة 2015 من بين الخمس دول الأكثر تمركزا للعمّال الصّينيّين متبوعتان بأثيوبيا، غينيا الاستوائيّة وجمهوريّة الكونغو. 51 بالمائة من هؤلاء يتمركزون في الجزائر وأنجولا وحدهما: "وقد أنتج هذا التّواجد الكبير للصّينيّين تذمّرا واشتباكات بينهم وبين بعض السكّان الجزائريّين الذّين يعتبرون هذا التدفّق غزوا وعائقا أمام فرصهم في الحصول على شغل".[1]

4. البعد الصحيّ للعلاقات الصّينيّة الجزائريّة:

منذ عام 1963 بدأت الصّين في إرسال الفرق الطبيّة إلى الجزائر، بلغ عدد أفرادها إلى اليوم ما ينيف على 2200 من العاملين في المجالات الطبيّة. وتحتّل الجزائر مكانة خاصّة في تاريخ إرسال الصّين للفرق الطبيّة الى الجزائر، لأنّ هذا العمل بدأ بالجزائر. في عام 1963 انتشرت الأوبئة في الجزائر الحديثة الاستقلال، آنذاك والتّي تفتقر إلى الأدوية والعاملين في مجال الطّب بالإلحاح، فقدّمت الجزائر نداء مستعجلا للمجتمع الدوليّ، حيث اتّخذ الجيل الأوّل من قادة الصّين الجديدة بنظرة بعيدة القرار بسرعة، فبعثت الصّين فرقة طبيّة إلى الجزائر تحت عناية وإرشاد رئيس مجلس الدّولة في ذلك الوقت شوآن لاي. كان ذلك بداية تقديم الصّين العون للدّول النّامية الأخرى بتقديم التّكنولوجيا الطبيّة والعلاجيّة والخدمات الطبيّة والأموال والموادّ. في السّنوات الأخيرة يتعزّز التّعاون الطبيّ بين البلدين باستمرار. في أغسطس2002، وقّعا " بروتوكول إرسال الفرق الطبيّة للعمل في الجزائر".[2]

[1] طيب جميلة، مرجع سبق ذكره.

[2] http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm

المطلب الثّاني: التّبادل التجاري بين الصّين والجزائر

بعد أن وقّع البلدان لأول مرة اتفاقيّة التّجارة والمدفوعات عام 1964 ، كان التبادل التّجاريّ بينهما ينمو بشكل متواصل خاصة في السّنوات الأخيرة، ومع تحسّن الأوضاع الداخليّة في الجزائر تدريجيّا ونموّ اقتصادها، زاد حجم التّبادل التّجاريّ بينهما مرّة أخرى، حيث بلغ 198.85 مليون دولار أمريكيّ عام 2000، وارتفع إلى 433.8 مليون دولار 2002، وبلغ 659.97 مليون في الفترة من يناير إلى نوفمبر عام 2003، منها 565.08 مليون دولار أمريكيّ صادرات صينيّة للجزائر، بزيادة83.1%،وواردات صينيّة قيمتها 94.9 مليون دولار بزيادة نسبتها 26.8% وهذا يعني أنّ حجم التّبادل التّجاريّ الصّينيّ الجزائريّ قد زادا نحو2.5 ضعف من عام 2000 إلى عام 2003 ، وفي نفس الوقت تحسّن هيكل المنتجات في التّجارة بين الطرفين ففي الفترة من يناير إلى سبتمبر من عام 2003 بلغت قيمة المنتجات الصّناعيّة التّي صدّرتها الصّين إلى الجزائر 295.83 مليون دولار أمريكيّ، أي أكثر من نصف الصّادرات الصّينيّة إليها وفقا لأرقام مصلحة الجمارك، صدّرت الصّين منتجات قيمتها 338 مليون دولار إلى الجزائر من يناير إلى سبتمبر 2003 ، وبهذا تكون الصّين سابع أكبر مصدّر إلى الجزائر.[1]

وفي عام 2013 أزاح العملاق الآسيوي فرنسا من أعلى ترتيب الدّول المموّنة للجزائر، بمعدّل تدفّق سنويّ يفوق 7 مليارات دولار. وبلغت صادرات الصّين في الأشهر الثّمانية الأولى من العام الحاليّ 4,13 مليار دولار حسب أرقام الجمارك الجزائريّة، في حين بلغت الصّادرات الفرنسيّة إلى الجزائر 3,12 مليارات دولار.[2]

تعدّ الجزائر شريكا تجاريّا هامّا بالنّسبة للصّين التّي أصبحت تتمتّع بميزة تنافسيّة في إنتاج الكثير من السّلع ممّا ساعد على ارتفاع حجم التّجارة البيئيّة بين البلدين إذ تعدّ الجزائر الشريك التّجاريّ الأوّل للصّين في المنطقة وأكبر سوق للتّصدير في المغرب العربيّ، حيث تهيمن المبادلات التّجاريّة على أزيد من 40 بالمائة من معاملات الصّين في الحوض المغاربيّ، والذّي يقارب 21 مليار دولار. لقد زادت التّجارة البيئيّة في السّنوات التاليّة بين هذين البلدين حتى تصدّرت الصّين قائمة المموّنين للجزائر يزوّدها بمختلف السّلع. بحيث ارتفعت قيمة الصّادرات والواردات في التّجارة الصّينيّة بأربعين نقطة بين 2003 و2012 مرتفعة من 0.6 إلى 8.6 ألف مليون دولار.

وبهذا تفوّقت الصّين في غزو السّوق الجزائريّ بمنتجاتها على الشرّاء التّقليديّين لهذه الدّولة وخاصّة فرنسا بحيث "يؤكد خبراء اقتصاديّون جزائريّون صعوبة عودة فرنسا للسّوق الجزائريّة شريكا تجاريّا في ظلّ الهيمنة الصّينيّة منذ 2013. وتستورد الجزائر بصفة خاصة التجهيزات الزراعيّة، السيّارات المواد الغذائيّة، الألبسة والمنتجات نصف المصنّعة، فيما تصدّر للصّين المواد الأوليّة، دون أن تتصدّر هذه الدّولة قائمة الزّبائن بالنّسبة للجزائر إذ اعتبرت إيطاليا من أهمّ زبائن الجزائر سنة 2017، متبوعة بفرنسا والولايات المتّحدة الأمريكيّة والبرازيل.[3]

[1] مجلة الصين اليوم، العلاقات الصينية الجزائرية،العدد3 ، مارس 2004.

[2] حمزة كحال، مقال(الجزائر بوابة الصين التجارية نحو افريقيا)،صحيفة العربي الجديد،2018/09/4 .

[3] طيب جميلة ، مرجع سبق ذكره.

صنّفت الصّين منذ 2013 كأوّل مصدّر للجزائر في 2013 متقدّمة على فرنسا التّي كانت تستحوذ على المركز الأول لعشرات السّنين. وهو تحوّل تاريخيّ لوضع التّبادلات التّجاريّة بين الجزائر والصّين، ففي 25 نوفمبر2019 شكّلت الصّين أوّل شريك تجاريّ للجزائر خلال الأشهر التّسعة الأولى من العام 2019، فالصّين تصدرت قائمة أهم المصدّرين للجزائر خلال الشّهور التّسعة بواقع 6.1 مليار دولار، وهو ما يشكل قرابة 19 بالمائة من إجماليّ واردات الجزائر. وارتفعت صادرات الصّين إلى الجزائر بنسبة 9.26 بالمائة خلال الفترة المذكورة.[1]

المطلب الثّالث: الاستثمارات الصّينيّة في الجزائر

لقد مسّت الاستثمارات الصّينيّة قطاعات كثيرة في الجزائر، أهمّها:[2]

1. **قطاع المحروقات:** وقّعت الجزائر والصّين على عدة عقود حول النّفط والغاز الطبيعيّ بما عزّز التّعاون بين البلدين في قطاع الطّاقة. إذ أطلقت الشّركات الصّينيّة (الشّركة الوطنيّة للتّعاون في النّفط، شركة البترول والكيماويات الصّينيّة وشركة الهندسة والبناء) أكبر الاستثمارات في هذا المجال. كما وقّعت سنة2002 الشّركة الصّينيّة للنّفط والتّنقيب عن الغاز "سينوبك في 2002" على عقد لتطوير حقل "زارزايتين" في الصحراء، و"بنت الشّركة الصّينيّة للنّفط والتّنقيب عن الغاز" حقل لتكرير البترول في أدرار في صحراء الجزائر، كما أتممت شركة البترول والكيماويّات الصّينيّة (سينوبك) في الثّامن من أكتوبر 2016، مشروع المسح الزّلزاليّ نوال ثلاثي الأبعاد في ولايتي ورقلة واليزي .
2. **قطاع البناء:** استعانت الجزائر ونظرا للنّقص الكبير في اليد العاملة في مجال البناء بشركات أجنبيّة منها الشركات الصّينيّة التّي تستحوذ على مشاريع كبيرة في قطاع الأشغال العموميّة حيث حصلت على عقد ضخم لبناء السّكنات الاجتماعيّة والطّرقات والسّكك الحديديّة «بلغ حجم استثمارات الشّركات الصّينيّة الناشطة في قطاع البناء في الجزائر 14 مليار دولار من 2005 إلى 2013 ممّا يجعل الجزائر ثاني سوق للشركات المقاولاتيّة الصّينيّة في إفريقيا بعد نيجيريا وواحدة من بين أهم 15 شريكا لها عبر العالم ". وقد أنجزت الصّين مشاريع كبرى في البنيّة التّحتيّة للجزائر مثل مشروع الطّريق السيّار في سنة 2006، ومشروع بناء خطوط السّكك الحديديّة في سنة 2009، كما حصلت أيضا على مشاريع كبرى مثل مشروع بناء وتمويل جزء من الميناء الكبير لشرشال ومشروع الجامع الأعظم في طريق التّشييد الذي يعتبر ثالث أكبر مسجد بعد الحرمين الشّريفين.
3. **قطاع الصّناعة:** على سبيل المثال وقّعت شركة صينيّة في 2013 على إنشاء مصنع لتجميع السيّارات على علامة "فاو" كما تعتزم الشركة الصّينيّة "شيري" لافتتاح مصنعها لتركيب السيّارات في 2018 بولايّة سطيف أين يتمّ نقل التكنولوجيات المتعلقة بتصنيع وتركيب السيّارات، الحافلات، الشّاحنات. وكانت قد

[1] http://arabic.news.cn/2019-11/26/c_138582741.htm

[2] طيب جميلة ، مرجع سبق ذكره.

وقّعت الجزائر والصّين في تعزيز القدرات الانتاجيّة لتعزيز الشراكة في مجالات الصّناعة واستغلال الموارد والطّاقات، الصّناعة الميكانيكيّة، صناعة السّكك الحديديّة، الحديد والصلب، البنى التحتيّة، الصّناعة البتروكيماويّة والطاقات المتجددة، الكفاءة الطّاقويّة، تحويل المواد المنجميّة، البناء والأجهزة الكهرومنزليّة بالإضافة إلى التّعاون التّقنيّ.

تميّزت العلاقات الاقتصاديّة الصّينيّة الجزائريّة من خلال تحليل الاستثمارات خلال الفترة 2003-2015، فبعيدا عن توريد الخدمات في مجال البناء والبنية التّحتيّة، فالاستثمار الأجنبيّ المباشر يبرز أساسا في قطاع المحروقات أين تجسّدت عدّة عقود شراكة بين شركة سوناطراك وشركات بترولية صينيّة.[1]

انضمّت الجزائر بشكل رسميّ الى طريق الحرير الصّيني في 2019، فيما تبلغ قيمة الاستثمارات الصّينيّة المباشرة بالجزائر 10 مليارات دولار وكان ميناء "الحمدانيّة " ثاني استثمار ضخم للصّين بالجزائر في 2021، وكان أوّل مشروع بعد أن استحوذت بكين على أكبر منجم للحديد بأفريقيا وهو منجم "غار جبيلات "بقيمة وصلت إلى 2 مليار دولار الواقع في الجنوب الغربيّ من الجزائر بولاية تندوف. ومن أكبر المشاريع الصّينيّة أيضًا في الجزائر، يوجد مشروع استثماريّ بدأ في 2018 لبناء مصنع للفوسفات بولاية تبسّة بقيمة 6 مليارات دولار، واستحوذت الصّين قبل ذلك على عدّة مشاريع ضخمة بالجزائر، كان من أبرزها "جامع الجزائر الأعظم" الذّي بلغت تكلفته نحو3 مليارات دولار، والطّريق السيّار شرق غرب على مسافة 1216 كيلومتر بتكلفة وصلت الى 19 مليار دولار مع شركاء أجانب ومحليّين آخرين، وكذلك مشروع توسعة مطار الجزائر الدوليّ الذّي رصدت له ميزانيّة بقيمة 650 مليون دولار، بالإضافة إلى استثمارات أخرى في قطاع السّكن.[2]

المطلب الرّابع : مستقبل العلاقات الصّينيّة الجزائريّة

العلاقات الصّينيّة–الجزائريّة أمامها مستقبل واعد، وذلك في إطار خصوصيّة العلاقات بين البلدين ما بين الماضي والحاضر، ولوجود مصالح مشتركة بين الطرفين، ومن أجل تحقيق تعاون متبادل المنفعة وتنمية مشتركة بين البلدين.

ومن المتوقّع أن يرتفع حجم الاستثمارات الثنائيّة بين الجانبين في السنوات القادمة خاصة في ظلّ سياسة الدّولة الجزائريّة الحاليّة التّي بدأت تدير ظهرها أكثر فأكثر للأوربيّين.

[1] نادية شطاب، زكريا حمزة ،مقال عن التواجد الصّينيّ في الجزائر بين استثمار أجنبيّ مباشر و تقديم خدمات، مجلة العلوم الانسانية، العدد 9،2018.

[2] يونس بورنان، صحيفة العين الاخبارية ،طريق الحرير الصّينيّ يمنح الجزائر أكبر ميناء في افريقيا والبحر المتوسط، 2021/05/07.

وهناك إمكانية كبيرة لزيادة المصالح المشتركة بين الطّرفين في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة خاصّة في ظلّ تطابق وجهات النّظر بين الجانبين في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وفى ظلّ سعي الصّين للتوسّع أكثر فأكثر في السّوق الجزائريّة الواعدة واتّخاذ الجزائر بوابة العبور إلى دول إفريقية أخرى، وتطوير التّبادل الثقافيّ وتقديم المنح الدراسيّة من الجانبين في مختلف التخصّصات.[1]

حيث صرح السفير الصيني لواج ان هناك العديد من مشاريع التعاون الاقتصادي و التجاري بين البلدين في الوقت الراهن مؤكدا استجابة الشركات الصينية بفعالية لدعوة الحكومة الجزائرية لاستئناف العمل و الانتاج.[2]

[1] محمد الأمير أحمد عبد العزيز، العلاقات الصينيّة الجزائريّة :الواقع و آفاق المستقبل، المركز الدّيمقراطيّ العربيّ،2018/12/23.

[2] وكالة الأنباء الجزائريّة، مقال عن العلاقات الجزائريّة الصّينيّة ،2020/08/19.

خلاصة الفصل الثاني

تعد التجربة التنموية الصينية واحدة من أهم التجارب العملاقة في القرن الحالي، فقد تركت بصماتها القوية على مسيرة العالم بعد أن أحدثت تحولات جذرية وعميقة في حياة شعب وصل تعداده إلى حوالِى خمس سكان العالم. وبعد مرور 30 عاما على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وانفتاح الصين على الاقتصاد العالمي، أصبح للصين تجربتها الفريدة التي قدمت بريقا من الأمل لدول النامية، بوصفها نموذج تنمية استطاع أن ينمو باستقلالِية وبغير انعزالِية.

وعليه فإن هذا الفصل يهدف إلى مناقشة وتحليل التجربة التنموية الصينية، واستنباط أهم عناصر نجاحها. وذلك من خلال استعراض طبيعة النموذج الصيني، وجوانب من الإصلاحات الاقتصادية في الصين، زيادة على الاستراتيجية التي اتبعتها الصين من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانية الاستفادة من هذه التجربة التنموية الكبيرة، و طبيعة علاقتها مع الجزائر و الاثر المترتب على هذه العلاقة.

خاتمة

خاتمة :

إنّ النّظام الاقتصاديّ الذّي تبنّته الصّين أثبت فعاليّته وأعطى دفعة قويّة لتطوير الاقتصاد الصّينيّ وأصبح محفّزا لتحويل الصّين إلى دولة قويّة حديثة.

فمنذ بدأ العالم في التوجّه نحو العولمة ونظام اقتصاد السّوق أخذت الصّين تغيّر سياساتها الاقتصاديّة بما يتواكب مع تلك المتغيّرات.

فالتحوّل الصّينيّ الضّخم والتوجّه نحو اقتصاد السّوق والانفتاح على التّجارة العالميّة أدّى إلى وجود مؤشّرات بأن تصبح الصّين القوّة الأولى ومركز القرار العالميّ فهي المثل والنّموذج الفعليّ لدول نامية كثيرة مثل الجزائر؛ خاصة وانّه هناك عوامل كثيرة تشير إلى أنّ العلاقات الصّينيّة الجزائريّة مقبلة على مرحلة جديدة تتيح للطّرفين تحقيق المزيد من التّعاون والشّراكة في كافّة المجالات؛ وعليه يجب على الجزائر العمل على استراتيجيّة مشابهة من أجل الخروج من قائمة الدّول النّامية والصّعود باقتصادها.

نتائج الدراسة :

- قوة نموذج الانطلاق الاقتصادي الصيني تبدأ من الجرأة في تبني اصلاحات جذرية مدروسة ،تؤمن بالمدرسات الواقعية بدلا من تقديس الاتجاهات الايدولوجية ، و من العوامل التي كان لها اثر قوي في احداث انطلاق الاقتصاد الصيني الاهتمام بالتعليم و البحث العلمي و ربطهما بالتنمية و قوة جذب اقتصادها للاستثمارات الاجنبية.
- تواجه الدول النامية مثل الجزائر و هي تبحث عن تجميع شروط انطلاقها الاقتصادي واقع دولي صعب يتميز بفجوة عميقة و تفاوت صارخ في مستوى التطور بين العالم المتقدم و النامي، لذلك ينبغي اخد خصائص الاستراتيجية التنموية الصينية بعين الاعتبار عند رسم معالم نموذج الانطلاق الاقتصادي الملائم لها .

قائمة المراجع

- **الكتب:**

1. البطاقات الجديدة الصّينيّة، دار النشر باللّغات الأجنبيّة،1998.
2. بوحوش عمّار، أبحاث و دراسات في السّياسة و الادارة، دار الغرب الاسلاميّ للنّشر ،2007.
3. بين جيان فينغ، التحوّلات الماليّة في الصّين، ترجمة: آيّة محمد الغازي، دار صفصافة للتوزيع والنّشر والدّراسات، الجيزة،مصر، الطّبعة الأولى ،2018.
4. تشانغ باي جيا، التّجربة الصّينيّة الماضي الحاضر والمستقبل.
5. تشينغ بينغ،جغرافيّة الصّين(الظّروف الطبيعيّة، اقتصاد المناطق، المزايا الثقافيّة)،ترجمة: فريدة وانغ فو، دار النّشر الصّينيّة عبر القارّسات،1999.
6. تيان شويه يوان، التحوّل الديمغرافيّ في الصّين ،ترجمة: محمّد عبد الحميد حسين، دار صفصافة للنّشر، الطّبعة الأولى،2017.
7. جانغ تشي تزه، تطوّر الصّناعة الصّينيّة (الاستراتيجيّة والتحدّيات)،ترجمة: ايريني حنا شكري، دار صفصافة للنّشر والتّوزيع والنّشر والدّراسات، الطّبعة الأولى،2018.
8. جي روتيد ، نافدة على الأعمال في الصّين (استراتيجيّة الاستثمار والدّخول الى الأسواق الصّينيّة)،ترجمة: مجدي صابر محمد ،ايناس الوكيل،2020.
9. حسانين فهمي حسين،عناق النّيل واليانغتسي (موجز تاريخ التّفاعلات الأدبيّة بين مصر والصّين)
10. رافع علي المدنيّ، الدّبلوماسيّة النّاعمة في السّياسة الصّينيّة اتّجاه افريقيا(العلاقات الصّينيّة–السودانيّة نموذجا 2000–2010).
11. سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصّينيّة الأمريكيّة وأثر التحوّل في النّظام الدّوليّ.
12. سيّد رجب السيّد، المسؤوليّة الوزاريّة في النّظم السياسيّة المعاصرة: مقارنة بالنّظام السّياسيّ الاسلاميّ،1987.
13. شي جين بينغ، أفكار حول تعميق الاصلاح، مراجعة وتقديم: أحمد السّعيد، أطلس للنّشر والانتاج، الجيزة، مصر، الطّبعة الأولى،2017.
14. كيث كرين، جيمين ماو، تكاليف السّياسة المختارة لمعالجة تلوّث الهواء في الصّين، نشر بواسطة مؤسّسة RAND،2015.
15. مارك لام جون ل قراهام ،الصّين الآن(ممارسة الأعمال والأنشطة التجاريّة في أكثر أسواق العالم قوّة ونشاط وحيويّة)،العبيكان للنشر، الرّياض، المملكة العربيّة السعوديّة، الطّبعة الأولى،2012.

16. محمد السويدي، التّسيير الذّاتيّ في التّجربة الجزائريّة وفي التّجارب العالميّة،1986.
17. وانغ تشيون اي ،حلم الحضارة الايكولوجيّة(خطط الصّين لتعزيز التنميّة المستدامة وتحسين البيئة، ترجمة: حميدة محمود الدالي، دار صفصافة للنشر والتّوزيع والدّراسات، الجيزة، مصر، الطّبعة الأولى،2018.
18. ونغ جانغ خونغ،التّنين يحلّق(دراسات حول الاستثمارات الصّينيّة الخارجيّة)،ترجمة: حميدة محمود فرج، دار صفصافة للتّوزيع والنّشر والدّراسات، الجيزة، مصر، الطّبعة الأولى،2016.
19. ياو خوي تشين، شيو جانغ يونغ، التنميّة الاقتصاديّة في الصّين(الأقاليم الغربيّة نموذجا)،ترجمة: مروة السيّد محمّد، الطّبعة الأولى ،2017.

- **الرّسائل و المذكّرات:**

1. برزيق بوعلام، بحري سفيان، تحوّل موازين القوى في آسيا–الباسيفيك(دراسة في الصّعود الصّيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدّوافع الجيوسياسيّة، تخصّص تحليل السّياسات الخارجيّة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس،الجزائر،2016.
2. عبد الرّحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصاديّ بالدّول النّامية في ظلّ التّجربة الصّينيّة، مذكّرة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم الاقتصاديّة، تخصّص اقتصاد التّنميّة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
3. كريمة فرحي، أهميّة الاستثمار الأجنبيّ المباشر في الدّول النّامية مع دراسة مقارنة بين الصّين؛ تركيا؛ مصر؛ الجزائر، أطروحة مقدّمة لنيل الدّكتوراه في العلوم الاقتصاديّة، تخصّص النّقود والماليّة، جامعة الجزائر –3–،2013.
4. ياسمين عامر عبد الجبّار الزبيعيّ، واقع مكانة الصّين ومستقبلها في البنية الهيكليّة للنّظام الدوليّ(القيود والفرص) ،مذكّرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسيّة، تخصص علوم سياسيّة، جامعة الشّرق الأوسط 2018.
5. يسرا محمود رضا الدمرداش ،أثر الصّناعة على النّموّ الاقتصاديّ في الصّين، جامعة الزقازيق،2014.

- **المجلاّت و الجرائد:**

1. أحمد فاروق عباس، التّجربة التّنمويّة في الصّين ..الواقع والتحدّيات، المجلة العلميّة للاقتصاد والتّجارة، كليّة التّجارة، جامعة الأزهر، العدد 3.
2. حمزة كحال، الجزائر بوّابة الصّين التّجاريّة نحو افريقيا، صحيفة العربيّ الجديد 2018/09/4.
3. صحيفة الجزيرة، الصّين..معلومات أساسيّة،2006/6/7.
4. صحيفة رؤيا الاخباري،، اقتصاد الصّين،2021/02/20.

5. طارق ليساوي، مقال عن تجربة الصّين في اعادة هيكلة الصّناعة المصرفيّة.. توظيف أدوات السّياسة النّقديّة لدعم الاقتصاد وتحقيق التّنميّة، صحيفة رأي اليوم،2019/08/27.
6. طيب جميلة، العلاقات الصّينيّة المغاربيّة بعد الحرب الباردة (العلاقات الصّينيّة الجزائريّة نموذجا، المجلة الجزائريّة للدّراسات السياسيّة، المجلّد الخامس العدد الأوّل،2018.
7. عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبيّ المباشر في التّنميّة الاقتصاديّة للدّول النّامية مع اشارة خاصّة للتّجربة الصّينيّة، مجلة كليّة بغداد للعلوم الاقتصاديّة الجامعة، العدد الخاصّ بمؤتمر الكليّة،2013.
8. مجلّة الصّين اليوم، العلاقات الصّينيّة الجزائريّة،العدد3 ، مارس 2004 .
9. نادية شطاب، زكريا حمزة ،مقال عن التّواجد الصّينيّ في الجزائر بين استثمار أجنبيّ مباشر وتقديم خدمات، مجلّة العلوم الانسانيّة، العدد 9 ،2018.
10. وكالة الأنباء الجزائريّة، مقال عن العلاقات الجزائريّة الصّينيّة ،2020/08/19.
11. يونس بورنان،،طريق الحرير الصّيني يمنح الجزائر أكبر ميناء في افريقيا و البحر المتوسّط، صحيفة العين الاخباريّة ،2021/05/07.

- **التقارير:**

1. تقرير ادارة السّياسات التّجاريّة والمنظّمات الدوليّة، مراجعة السّياسة الخارجيّة –جمهوريّة الصّين الشعبيّة، قطاع التّجارة الخارجيّة،2018.
2. شبكة الجزيرة الاعلاميّة، تقرير عن صادرات الصّين،2021/03/07.
3. فرجينيا هاريسون، دانييل بالمو، تقرير كيف أصبحت الصّين "معجزة اقتصاديّة"، وكالة BBC الاعلاميّة،2019/10/01.
4. محمد الأمير أحمد عبد العزيز، تقرير عن العلاقات الصّينيّة الجزائريّة: الواقع وآفاق المستقبل، المركز الدّيمقراطيّ العربيّ،2018/12/23.
5. وو سي كه، تقرير عن أربعين عاما من الاصلاح والانفتاح في الصّين: نظرة على الماضي والمستقبل،2018/05/31.

- **الموقع الالكترونية:**

1 https://ar.esc.wiki/wiki/China%27s_Rural_Reform

2 https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ ناتج_الصين_المحلي_الإجمالي_التاريخي

3 Https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ الميزان التجاري

4 https://mawdoo3.com /معلومات_عن_الصناعة_في_الصين

5 http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm

6 http://arabic.news.cn/2019-11/26/c_138582741.htm